مقتطف الصحف الصهيونية

الأربعاء 15-3-2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- محافظ بنك إسرائيل لـ"سي أن أن": الإصلاح القضائي سيضعف المؤسسات كافة

- بتسبي برئيل يكتب: بن غفير يمنح المحكمة العليا الحق في اختيار الشجرة التي سيشنق نفسه عليها

- على خلفية الانتقادات من القيادة الألمانية لخطواته: نتنياهو سيسافر اليوم إلى ألمانيا

- خبراء يقدرون: دون تغييرات جذرية خطة نتنياهو ستلغى بالمحكمة العليا

- افتتاحية الصحيفة: المعارضة لليهود فقط وعدم دعوة القوائم العربية إلى المشاركة في اجتماعاتها

معاريف:

- الائتلاف سيؤجل إقرار القوانين في القراءتين الثانية والثالثة إلى ما بعد طرح الرئيس تسوية لحل الأزمة

- رجال أعمال واقتصاد للرئيس هرتسوغ: أوقف هذا الجنون

- متظاهرون سيحاولون اليوم التشويش على سفر نتنياهو إلى برلين

- بعد أن دعا إلى حرق حوارة: التحقيق مع عضو الكنيست فوغل بتهمة التحريض على الإرهاب

- إيران والبحرين: إعادة العلاقات دون وساطة أجنبية

- تقرير مراقب الدولة: إسرائيل غير جاهزة للهزة الأرضية

يديعوت احرونوت:

- إقرار القوانين مستمر ووصل إلى لحظة الحقيقة

- اليشع بن كيمون يكتب: لإلغاء قانون الانفصال تأثير دراماتيكي والحكومة تغير الواقع عبر الخط الأخضر

- تقليص الميزانيات للبلدات الحدودية يثير قلق سكان المنطقة بسبب عدم وجود تحصينات للبيوت وملاجئ

- اليوم سيحاول المتظاهرون التشويش على سفر نتنياهو إلى برلين

- المستشارة القانونية للحكومة تحذر من إقرار قانون بن غفير الذي يمنحه صلاحيات بالسيطرة الكاملة على الشرطة

- التحقيق مع عضو الكنيست تسبيكا فوجل من حزب بن غفير استمر 6 ساعات متواصلة بتهمة التحريض على الإرهاب

تايمز أوف اسرائيل:

. إسرائيل تعرب عن إحباطها بسبب منع وفد من حضور حدث للأمم المتحدة في السعودية

. وزير الدفاع يرفض دعوة وجهها 50 مشرعا لإطلاق سراح مشتبه بهم في هجوم حوارة محتجزين إداريا

* * *

عين على العدو الأربعاء 15-3-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **جيش العدو**" :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 15 فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية."
- **إذاعة 103 :fm**المراسل العسكري لمعاريف "تال ليف رام" حول تفجير العبوة قرب مفرق مجدو في الشمال: "مكونات تصنيع العبوة ليست مشابهة لما نعرفه في الضفة الغربية، إنها تشبه إلى حد كبير

تلك الموجودة في جنوب لبنان، في المنظومة الأمنية يشهدون مضايقات كبيرة من جهة حماس وإيران وحزب الله."

- **مسؤول أمني للقناة 14** :بعد فترة طويلة ركز خلالها الفلسطينيون على عمليات إطلاق النار، ندرك الآن محاولاتهم العديدة لتنفيذ عمليات تفجيرية، هذا اتجاه مقلق وخطوة أعلى في التصعيد.
- **القناة 12 العبرية"** :إسرائيل" وجهت تحذيرات إلى عدة منظمات في المنطقة، والشرق الأوسط: "لا تستغلوا حالة الضعف إثر المظاهرات، لتنفيذ عمليات ضدنا، لأن ردنا على محاولاتكم سيكون قاسياً جداً."
- **قناة كان العبرية** :العبوة التي انفجرت في مجدو، لها مميزات مختلفة عن تلك المعتادة في الساحة الفلسطينية، معظم تفاصيل القضية يحظر نشرها وفقا لتعليمات الرقابة، في المنظومة الأمنية قلقون جداً من تفاصيل القضية.
- **إنقاذ بلا حدود** :مستوطن أبلغ عن تعرض مركبته لإطلاق نار قرب الخليل، لا إصابات.
- **معاريف** :ستبدأ اليوم الأربعاء مناورة عسكرية في فرقة الضفة.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **إذاعة جيش العدو"** :إسرائيل" ترفض استقبال وزير خارجية الاتحاد الأوروبي "جوزيف بوريل"، قدم "بوريل" عدة طلبات للحضور إلى تل أبيب ولم تستجب وزارة الخارجية لطلبه بسبب تصريحاته ضد "إسرائيل" والمقارنات التي أجراها بين حماس والحكومة الحالية.
- **قناة كان العبرية** :بعد قمة العقبة: سيتم عقد قمة أخرى في شرم الشيخ خلال الأيام المقبلة بضغط أميركي.
- **القناة 13 العبرية"** :رئيس الحكومة نتنياهو" أجرى مشاورات حول زيادة المساعدات لأوكرانيا، لكن لم يتخذ قرارات بعد، مسؤولون أمنيون حذروا من حساسة الأمر مع موسكو.

الشأن الداخلي:

- **إذاعة جيش العدو** :على شواطئ أسدود، عُثر قبل قليل على جثة المستوطن الذي فقد في حادثة انهيار الرافعة عند شاطئ عسقلان.
- **موقع والا العبري** :وحدة التحقيق في الجرائم الخطيرة "لاهف 433" تنتهي من جلسة استجواب عضو الكنيست "تسفيكا فوغل" التي استمرت حوالي 6 ساعات بسبب تصريحاته حول حوارة.

- **القناة 12 العبرية :**تلقى وزراء الحكومة الذين أعربوا عن اهتمامهم بالسفر إلى الولايات المتحدة، تعليمات من "رئيس الوزراء نتنياهو" بعدم السفر إلى هناك، طالما أنه هو نفسه لم يسافر.
- **مكتب "غالانت :"**أجرى وزير الجيش "غالانت" خلال اليوم الماضي عدة تقييمات للوضع في أعقاب الأحداث الأمنية، وأوعز بمواصلة الجهود لضمان روتين الحياة اليومية للمستوطنين.
- **يديعوت أحرونوت :**مراقب الدولة: "معهد البيولوجيا قدم بيانات كاذبة عن تطوير لقاح كورونا الإسرائيلي لذلك النتائج كانت الفشل."
- **الجبهة الداخلية :**ستجري مناورة اليوم الأربعاء في منطقة روشا بينا قرب صفد، ستتضمن تفعيل صفارات الإنذار الساعة 10:05 للتحذير من سقوط قذائف وصواريخ.
- **القناة 12 العبرية :**دعوات لمظاهرات ضخمة اليوم قرب مطار "بن غوريون" بالمركبات لعرقلة زيارة "نتنياهو" وزوجته سارة إلى "برلين"، كما ناشد قرابة 1000 أكاديمي سفيري ألمانيا وبريطانيا للعمل على إلغاء زيارة نتنياهو لبلديهما.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"يائير لابيد :"**انفجار عبوة عند مفرق مجدو وإصابة خطيرة، وتعرض طبيب في إيلات لهجوم، وإصابة شابة برصاصة أمام عائلتها، كل هذا يحدث، لكن وزير التيك توك وخبز البيتا مشغول بشيء واحد فقط: الشكوى عبر وسائل الإعلام.
- **"يائير لابيد :"**إن محاولة حكومة نتنياهو استخدام وزارة الخارجية والسفراء للقيام بحملة سياسية في الخارج لشرعنة الانقلاب القضائي هي انتهاك خطير لدور وزارة الخارجية وانتهاك تام لقواعد الدبلوماسية، إنني أدعو المستشارة القضائية للحكومة والمستشار القضائي لوزارة الخارجية إلى وقف الاستخدام السافر للوزارة لغرض محاولة حكومة نتنياهو خلق شرعية دولية للدوس على الديمقراطية في "إسرائيل."
- **عضو الكنيست من الليكود "دافيد بيتان" يهاجم بن غفير" :**وزير شاب عديم الخبرة، إذا استمر في العمل بما يخالف المنظومة، فلن يحقق نتائج."
- **"بيني غانتس" :"**من رمضان إلى إيران، نواجه تحديات أمنية ويجب أن نتغلب عليها بقوة ومعاً."
- **عيمة ميرتس "زهافا غالؤون" :"**المزيد من الناس يخرجون للتظاهر، مليون شخص سيجبرون هذه الحكومة على التوقف."

- **وزير الهجرة والاستيعاب "أوفير سوفير" :**"يائير لابيد وبيني غانتس يديران حملة لتشويه سمعة إسرائيل في العالم، نحن نتواصل مع المعارضة، لكن لابيد وغانتس أو أي شخص من طرفهما لا يريدون حوارًا حقيقيًا وجادًا."
- **وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" رداً على استدعاء عضو الكنيست "تسفيكا فوغل" للتحقيق :** "مضايقات المستشار القانوني للحكومة لأعضاء حزب عوتسما يهوديت واليمين مستمرة، هذا ما يبدو عليه أمين المظالم الذي يحاول تضييق الخناق على خطوات الحكومة المنتخبة ومضايقتها بدلاً من خدمتها."

* * *

مقالات

i24NEWS: خاص/مسؤول أمريكي: التقارب السعودي الايراني لن يشكل عائقا أمام تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل

مسؤول أمريكي كبير يقول إن الاتفاق السعودي الايراني لا يؤثر على دور الولايات المتحدة بالمنطقة

نفت الولايات المتحدة اليوم الثلاثاء، أن يشكّل التقارب السعودي الإيراني، عائقا أمام تطبيع العلاقات، بين المملكة

وإسرائيل . وقال ساميويل وربيرغ، الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية للإعلام العربي، أن بلاده لا ترى أي تأثير سلبي، للاتفاقية التي وقعّتها الرياض مع طهران في بكين الجمعة، وبين تقارب سعودي إسرائيلي محتمل . وأضاف في مقابلة أجريت معه في نشرة أخبار الثامنة لـ "i24NEWS:" لا يوجد أي شيء في الاتفاقية، يشكّل حاجزا ومانعا امام السعودية، ان تكون لديها علاقة مع إسرائيل"، كاشفا أن واشنطن مستمرة بتشجيع الدول، على إقامة علاقات مع إسرائيل، "لأن ذلك سيحول المنطقة، الى منطقة أكثر امنا وازدهارا ."

وكرر الناطق ترحيب بلاده بالتقارب السعودي الإيراني، "وأي محاولة لخفض التصعيد في المنطقة"، وكشف أن بلاده كانت على علم باجتماع بكين قبل ان يحصل، وعلى علم بكافة المبادرات منذ سنتين بهذا الشأن، كان ذلك في مسقط أو بغداد ." وأوضح أن السؤال هو ليس موقع الولايات المتحدة في المنطقة بعد الاتفاق، وانما "هل سيحترم النظام الإيراني التزاماته بها، لأنه عودنا على انتهاك تعهّداته، امام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو ملف حقوق الانسان، او التدخل بالشؤون الداخلية لدول المنطقة ." ولم يعبّر الناطق عن خشيته

من تراجع دور بلاده بعد الاتفاق، وقال:" حلفاؤنا وشركاؤنا في المنطقة، يدركون تماما، أهمية العلاقة التاريخية والاستراتيجية معنا، كما رأينا اليوم، بصفقة شراء السعودية طائرات بوينغ، وكل يوم، هناك ما يذكّر بمتانة العلاقات الدبلوماسية، بين الولايات المتحدة ودول المنطقة ."

* * *

نظرة عليا: هل يتحقق قول نصرالله "لن تشهد إسرائيل عامها الثمانين"؟

بقلم آساف اوريون

ترجمة: القدس العربي

تزداد التقديرات في الفترة الأخيرة بأن إيران ترسخ مكانتها على أنها دولة على عتبة الذرة، التي لا يفصل بينها وبين تجسيد قدرتها الحالية وبين تسلحها بالسلاح النووي إلا قرار. سيحتاج الأمر 12 يوماً منذ لحظة اتخاذ القرار إلى حين تخصيب كمية كافية من المواد المشعة لإنتاج القنبلة الأولى. ربما يستغرق إنتاج السلاح ووضعه على صاروخ أو قنبلة سنة أو سنتين. إلى جانب العتبة، ينتظر إيران واقع جديد ستحاول فيه تجاوزه والوصول إلى الهدف. مظلة نووية ستحمي النظام من التهديد وستمكنه من الدفع قدماً بمؤامراته وعدوانيته في المنطقة وخارجها، وأيضاً تهديد وجود دولة إسرائيل. بالإضافة إلى التهديد النووي، يمكن رؤية الكثير من الوجوه المستقبلية الأخرى من مكان العتبة: المملكة العربية السعودية ذكرت بالفعل بأن إيران إذا حصلت على السلاح النووي فستتسلح به هي أيضاً بنفسها (التفاهمات الأخيرة بين طهران والرياض لن تغير ذلك). تعهدت الولايات المتحدة بمنع حصول إيران على السلاح النووي، وأعلنت إسرائيل بأنها ستفعل كل ما يلزم لمنع ذلك. وقد أجرت الدولتان مناورات وتنسيقاً من أجل استقبال هذا السيناريو. على إيران الحسم بين المكاسب المتوقعة من اجتياز العتبة للوصول إلى السلاح النووي، وخطورة واحتمالية الأخطار التي في الطريق إلى الهدف وبعده. إسرائيل من ناحيتها تستعد لمواجهة هذا الشر، ربما فعلياً في المستقبل المنظور.

يظهر في السنة الماضية تدهور أمني في الساحة الفلسطينية، مصدره تراجع السلطة الفلسطينية في أواخر عهد محمود عباس، وفي صعود جيل شاب لم يعرف الانتفاضة والتحريض واستمرار النزاع والقتال، وأيضاً في ظل غياب أفق ووجود طريق سياسي مسدود. منذ العمليات في آذار 2022 والجيش الإسرائيلي يدير عملية مستمرة "كاسر الأمواج" لإحباط العمليات. شباب مسلحون في الضفة الغربية ينفذون العمليات ضد الاستيطان الإسرائيلي وقوات الجيش الإسرائيلي وعلى مفترقات الحركة، ويهاجمون قوات الجيش أثناء عمليات الاعتقال.

وتعدّ القدس بؤرة متفجرة للعمليات والصراع حول السيطرة على الحرم. الحساب الدموي يطول وفي إطاره إسرائيل تتعرض لعمليات قاسية ومؤلمة، والفلسطينيون من ناحيتهم سبق ودفعوا مئات القتلى والمصابين وآلاف السجناء. قبل شهر رمضان والأعياد الإسرائيلية في الخريف والصيف مثل عيد الفصح وعيد الاستقلال ويوم القدس (في المقابل ذكرى النكبة والنكسة)، يزداد التقدير بأن الساحة على حافة اشتعال واسع، بما في ذلك احتمالية الانزلاق إلى داخل إسرائيل كما حدث في فترة عملية "حارس الأسوار".

اجتمع مجلس الأمن مرتين في السابق لمناقشة الوضع في الساحة، وبتدخل من الولايات المتحدة اكتفى بتصريح إدانة وليس بقرار ضد إسرائيل. القيادة السياسية – الأمنية في أمريكا ومصر والأردن تنشغل بجهود التهدئة قبل حدوث أعمال الشغب. الحكومة الإسرائيلية من جهة تدفع قدماً بسياسة تسعى إلى التهدئة وإدارة النزاع، ومن جهة أخرى سياسة تصعيد تسعى لحسم الصراع. إلى جانب العتبة، ينتظر أيضاً تصعيد كبير آخر يشمل قطاع غزة وضماً متزايداً في "يهودا والسامرة". لقد أصبح من الممكن رؤية وجه المستقبل: توسيع انتشار الجيش الإسرائيلي هناك، ومذبحة دموية لمشاغبين يهود في حوارة في الوقت الذي فيه قوات الشرطة والجيش حاضرة – غائبة، ودعوات محو القرية تحصل على دعم من وزير (حتى لو تراجع عنها بعد ذلك)، ومهاجمة المستوطنين للجيش الإسرائيلي، وزيارة وزير وأعضاء كنيست لبؤرة "أفيتار" الاستيطانية مع خرق أمر منطقة عسكرية مغلقة.

في الوقت نفسه، تمر إسرائيل في الأشهر الأخيرة بهزة أرضية سياسية غير مسبوقة، في مركزها حملة تشريع سريعة وعنيفة من أجل تغيير ميزان القوة بين سلطات الدولة. الحكومة تعرض ذلك على أنه إصلاح قانوني من أجل إعادة القوة للشعب والكنيست والحكومة، في حين أن من يعارضون هذه العملية يعتبرونها انقلاباً نظامياً لتركيز كل السلطات في يد الحكومة، بدءاً من تسييس جهاز القضاء مروراً بسلطة لا كوابح لها وحملة الحكومة المتسرعة موجهة لاستكمال التشريع في جلسة الكنيست الشتوية وتتقدم بسرعة نحو هذه العتبة التي ينتظرنا وراءها واقع جديد. تظهر قسماتها من منطقة العتبة الحالية: شرخ اجتماعي آخذ في الاتساع، وعنف وتحريض متزايد، وتدهور اقتصادي سريع، وعرائض ورسائل تحذير لاقتصاديين كبار، وفرع الهايتيك، وجنود الاحتياط في المنظومات الرائدة في الجيش، وتحذير من يهود الشتات وحتى من جهة الإدارة الأمريكية، رغم أنه يترأسها رئيس من أكثر الرؤساء صداقة لإسرائيل.

حتى الآن يبدو أن قادة زخم التشريع نحو اجتياز العتبة يتجاهلون كل ذلك ويتهمون من يعارضونه بعدم الموافقة على نتائج الانتخابات، وبشكل عام التداعيات السلبية، ويرفضون التوقف "ولو للحظة" وينسبون

ذلك إلى الفشل في تفسير الخطوات. أصوات فردية في الائتلاف تطالب بإبطاء الإصلاح وإجراء حوار طبقاً للخطة التي اقترحها الرئيس إسحق هرتسوغ، لكن المفهوم السائد ما زال على حاله – الاندفاع نحو العتبة التي تنتظر إسرائيل الهاوية. وفي الخارج يجلس أعداء إسرائيل، من طهران حتى بيروت، بنشوة. الدولة الصهيونية ثارت على نفسها بعاصفة انتحارية. فجيشها العظيم بدأ يظهر تصدعات تهدد أداءه، وقواته المستثمرة في الساحة الفلسطينية ليس لها وقت للاستعداد لحرب محتملة في لبنان، واقتصادها يضعف، والدعم الدولي في حالة هبوط.

قنوات الدعاية في "محور المقاومة" رفعت وتيرة حملة "خيوط العنكبوت"، التي تؤكد ضعف المشروع الصهيوني. ورئيس "حزب الله"، حسن نصر الله، توقع أن إسرائيل لن تشهد عامها الثمانين. غطرسة أعداء إسرائيل هذه لا تبشر فقط بالتحدي على المدى البعيد، بل تبشر بمخاطرة حقيقية: شهوة متزايدة لدى أعداء إسرائيل للمخاطرة والذهاب حتى العتبة، والتي نهايتها خطأ محتمل في الحسابات والتصعيد. سواء حرب لبنان الثانية أو عملية "الجرف الصامد"، اندلعت بهذه الطريقة، أي بالخطأ، دون نية الطرفين من البداية الوصول إلى تصعيد واسع.

كل تحد من التحديات الأمنية الموجودة في الخارج، مثل حصول إيران على القنبلة والتصعيد في الساحة الفلسطينية والتهديد من المنطقة الشمالية، معقد بما فيه الكفاية كي يحصل على كامل اهتمام القادة في إسرائيل في الوقت الذي يعدّ فيه أي قرار، سواء القيام بعمل أو الكف عنه، هو قرار مصيري ويتعلق بمصير كثير من الأرواح ومستقبل الدولة. في الكابنت السياسي – الأمني، الذي لا يجتمع أصلاً، قلائل فقط لديهم تجربة أمنية كبيرة، ومشكوك فيه أن يتمكن أحدهم من تخصيص الوقت الكافي لفحص القضايا الأمنية المطروحة. بعد شهرين على تشكيل الحكومة بدأت تركز بشكل أساسي على "الإصلاح القانوني"، على حساب التحديات الأمنية التي تنتظرنا.

ما يقف على عتبة الباب هو واقع معروف تماماً، لكن أمامه فضاء مجهولاً، جزء منه مرئي وآخر خفي. إن تجاوز العتبة من المألوف إلى ما بعد المألوف ربما يكون بقرار واع أو عن طريق الانزلاق دون إدراك ذلك. في هذه الأثناء، يبدو أن الحكومة الإسرائيلية تندفع نحو الهاوية التشريعية وتحاول وقفها قبل اجتياز عتبة التصعيد الواسع مع الفلسطينيين. في الوقت نفسه، إيران على وشك أن تصبح دولة نووية. استعداداً لاتخاذ أي قرار في طهران، يحتاج الأمر إلى اتخاذ قرارات صعبة في إسرائيل أيضاً. يتم بذل جهود كبيرة لثني إيران عن اتخاذ قرار

التسلح، لكنه قرار لن يُتخذ إلا في طهران في نهاية المطاف. التصعيد في الساحة الفلسطينية مرهون بسلوك الطرفين، ولإسرائيل وزن كبير في ذلك، سواء للخير أو الشر.

اجتياز عتبة التشريع من إسرائيل الحالية إلى إسرائيل غير المعروفة يخضع لقرار حكومة إسرائيل فقط. في الفضاء متعدد الجوانب وعندما سيصبح مصير إسرائيل على المحك، لم يتأخر الوقت بعد للتوقف والتحاور والفحص والتفكير قبل الاجتياز وقبل الوصول إلى هاوية البلاء.

* * *

هآرتس: "مشكال إقليمي" بزاوية الوساطة الصينية.. ما الذي فعلته يا بن سلمان؟

بقلم تسفي برئيل

البيان الدراماتيكي عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران استل جداول "الإكسل" بشكل طبيعي في كل دولة في المنطقة لتقدير الأرباح التي ستكون من نصيبها. في الساحة السياسية الإسرائيلية، سارع يئير لبيد وبنيامين نتنياهو إلى تبادل اللكمات وكأن كلاً منهما، وهما معاً، مسؤول عن السياسة الخارجية للسعودية، وكأنهما يمليان على الرئيس الأمريكي خطواته، وكأنه يمكنهما رسم صورة الشرق الاوسط.

"من يهاجموننا يسألون لماذا بدأ هذا لديهم ولماذا تقدم. إن ضعف الغرب وإسرائيل أدى إلى التقرب من إيران. إن أي قوة إسرائيلية – أمريكية تبعد التقارب من إيران"، هكذا فسر نتنياهو من إيطاليا سبب الاتفاق. هو يعتقد أن محمد بن سلمان قد انتظر وبفارغ الصبر اللحظة التي سيتبين فيها أن نتنياهو غير قادر على تشكيل الحكومة، وبالتالي فقد الأمل من وجود تحالف مناهض لإيران واندفع لعناق آية الله في طهران. أما لائحة الدفاع لدى لبيد فهي مدحوضة بدرجة لا تقل عن ذلك؛ فقد جند اتفاق الطيران بين إسرائيل والسعودية، الذي تم التوقيع عليه في فترة ولايته، ليثبت بأنه هو الذي دفع قدماً بالعلاقات مع السعودية. الآن يمكن انتظار جواب قاطع من نتنياهو يتحدث فيه عن زيارته للسعودية والالتقاء مع بن سلمان كي يدحض ادعاء لبيد.

المهم أنه لا أحد منهما تطرق إلى صديقة إسرائيل الكبيرة، الإمارات، التي وقعت معها على اتفاق سلام وتطبيع، ولشدة وقاحتها استأنفت العلاقات مع إيران في آب 2022. في نهاية المطاف، أحد ما مضطر إلى تحمل التهمة أيضاً عن ذلك.

حقيقة أن الرئيس السوري بشار الأسد، ورئيس "حزب الله" حسن نصر الله، قد باركا الاتفاق، ومثلهما أيضاً زعماء في أوروبا وفي البيت الأبيض، هي بلا شك دليل قاطع على أن الاتفاق هدف إلى المس بإسرائيل. هذه مؤامرة دولية، المسؤول عنها بالطبع هو الاحتجاج الجماهيري وكتائب الفوضويين ورافضي الخدمة، ولا سيما

الطيارين الذين يضعفون قوة الردع الإسرائيلية ويقضمون قوة التهديد العسكري ضد إيران. وخصوصاً استغلال ساخر لإجازة رئيس حكومة في منصبه من قبل أعداء إسرائيل الذين اعتبروا غيابه عن الدولة فرصة للهجوم والإهانة وتثبيت حقائق على الأرض بشكل أحادي الجانب.

في الوقت الذي تتخذ فيه إسرائيل موقفاً دفاعياً غير ضروري في مواجهة استئناف العلاقات بين طهران والرياض، ينتظر الأسد ونصر الله الأنباء السارة التي سيجلبها التحالف الجديد. السبت، أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد، بأنه أمر بإرسال سفير إلى سوريا لاستئناف العلاقات الدبلوماسية. سبقته أبو ظبي والبحرين. في الأسبوع الماضي، زار سوريا كل من وزير الخارجية المصري سامح شكري، ووزير خارجية السعودية فيصل بن فرحان، الذي أعلن في الأسبوع الماضي بأن "عزل سوريا غير مجد، يجب إجراء الحوار مع سوريا لعلاج مشكلة اللاجئين والأزمة الإنسانية، وأن هذا الحوار قد يؤدي في نهاية المطاف إلى عودة سوريا إلى الجامعة العربية".

في نهاية السنة الماضية، أوضح بن سلمان بأن "نية استئناف العلاقات مع سوريا موجودة. ولكن وجود إيران في سوريا هو الذي يعيق هذه الخطوة". من غير الواضح ما الذي قصده في حينه، لكن يبدو الآن أيضاً أن وجود إيران في سوريا لن يكون عائقاً.

يتوقع هذا الأسبوع حدوث تقدم آخر في رحلة استئناف العلاقات بين سوريا وتركيا. نائب وزير الخارجية التركي سيصل إلى موسكو للقاء سياسي يشارك فيه أيضاً نواب وزراء خارجية إيران وسوريا وروسيا. ستكون هذه جولة أخرى من اللقاءات على المستوى الرفيع. وبعد ذلك، يتوقع إجراء لقاء بين وزراء الخارجية، الذين قد يأتون للتوقيع على اتفاق لاستئناف العلاقات بين الدولتين. عودة سوريا للجامعة العربية ليست خطوة رمزية فحسب، خصوصاً حين يدور الحديث عن منظمة كان إسهامها في إنهاء الحرب في سوريا ومنع قتل مئات آلاف الأشخاص، معدوماً. هذه الخطوة لم تستكمل بعد، لكن عندما تتحدث السعودية وإيران بصوت واحد عن سوريا فإنه يبدو أن المشكال الشرق أوسطي يأخذ انعطافة أخرى ويبني صورة جديدة للوضع.

استئناف العلاقات بين تركيا وسوريا سيعطي الأسد حقنة أوكسجين اقتصادية مهمة. وفي المقابل، سيطلب منه إعطاء تركيا سوراً دفاعياً ضد الأقلية الكردية في شمال سوريا، التي تعتبرها تركيا تهديداً أمنياً لها. السؤال المهم هو: هل ستوافق تركيا على الانسحاب من المناطق التي احتلتها في شمال سوريا؟ سؤال آخر: هل سيتعاون الأكراد مع قوات الأسد التي ترغب في السيطرة على مناطقهم وما هو المقابل الذي سيطلبونه؟

"حزب الله" هو الزبون الآخر للصفقة بين السعودية وإيران. رئيس الحزب على قناعة بأن هذه الصفقة ستساعد أيضاً في حل الأزمة السياسية في لبنان. الحلقة المفرغة في لبنان تتعلق بتعيين رئيس جديد للحكومة، الذي بقي منصبه شاغراً منذ تشرين الأول. في ظل غياب رئيس، فلا حكومة في لبنان إلا على الورق؛

لأن الخلافات حول المرشح المفضل تشل عملية اتخاذ القرار، لا سيما تنفيذ الإصلاح الاقتصادي المطلوب كي يبدأ لبنان في الحصول على المساعدات من الدول المانحة. ولا يوجد يقين بأن إيران والسعودية ستنجحان في إملاء من سيكون الرئيس القادم، لكن احتمالية ذلك أكبر من أي وقت مضى.

* * *

معاريف: بإصرارها على "الإصلاح".. هل تتجه إسرائيل نحو "خراب البيت الثالث"؟

بقلم إسحق بريك

إذا استمرت عملية تشريع الإصلاح القضائي، دون حوار ودون الوصول إلى حل وسط يكون فيه إجماع واسع على أساس مخطط الرئيس إسحق هرتسوغ، سنصل في نهاية الشهر إلى تشريع بالقراءتين الثانية والثالثة. والطريق من هناك قصير إلى فقدان السيطرة التامة. ينبغي الافتراض أن المحكمة العليا سترفض التشريع، وستدخل دولة إسرائيل من تلك اللحظة في أزمة دستورية عميقة لا مخرج منها.

كل محافل الأمن القومي، التي يفترض بها أن تحمي مواطني إسرائيل من تهديدات خارجية وداخلية – الجيش، الشاباك، الموساد، الشرطة – سيتعين عليها أن تقرر من تطيع- أمر القانون لمحكمة العدل العليا أم أمر الحكومة. لا يهم على الإطلاق من تطيع، كل قرار لها سيؤدي إلى تفكك أجهزتها. وسيكون في كل جهاز أناس يقولون إنه يجب السير مع أمر الحكومة، وسيقول آخرون إنه يجب السير حسب القانون وفقاً لقرار العليا. كل قرار لرئيس جهاز لا يجد قبولاً لدى قسم كبير من رجال الجهاز، ولن يفعلوا حسب أوامر وتعليمات رئيس الجهاز، بل حسب أمر ضميرهم. سينشأ انشقاق وتفكك داخل الجيش، والشرطة، و"الشاباك" والموساد، الذين سيرفض قسم غير صغير من رجالهم الأوامر.

منذ اليوم وقبل أن نصل إلى الوضع الأصعب الذي أصفه، نشهد رفضاً آخذاً في الاتساع لرجال احتياط للتجند للخدمة. لا شك أننا إذا وصلنا إلى القراءة الثالثة لقوانين الإصلاح القضائي، دون حوار وإجماع واسع، سيتسلل الرفض أيضاً إلى الجيش النظامي وسترفض أجزاء منه الأمر. سيؤدي هذا الوضع إلى فوضى تامة وعدم سيطرة على الأجهزة التي تحمي دولة إسرائيل ومواطنيها. هذه وصفة مؤكدة لتفتت وتفكك هذه الأجهزة. سيفقد مواطنو إسرائيل أمنهم وقدرتهم على الدفاع عن أنفسهم ودولتهم دفعة واحدة. انهيار هذه الأجهزة سيؤدي إلى انهيار الدولة كلها.

أعداؤنا، الذين بنوا أمامنا في العشرين سنة الأخيرة تهديداً يركز أساساً على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، الذي لم يكن له مثيل منذ إقامة الدولة؛ ويرون عملية انهيار دولة إسرائيل أمام ناظريهم. يفرك أعداء

إسرائيل أيديهم بهجة في ضوء حروب اليهود. وسيعملون ضدنا في اللحظة التي تفقد فيها دولة إسرائيل قدرتها في الدفاع عن نفسها. سيطلقون علينا آلاف الصواريخ، المقذوفات الصاروخية والمسيرات، التي ستتسبب لمئات المواقع بالدمار والخسائر الفادحة كل يوم في المراكز السكانية، والبنى التحتية الاستراتيجية (المياه، الكهرباء، الوقود، الغاز، المواصلات، المراكز الصناعية، قواعد الجيش، رموز الحكم وغيرها).

سيعملون ضدنا خمس ساعات في آن واحد، بما في ذلك قوات مشاة كبيرة من عشرة آلاف من المقاتلين الذين سيقتحمون حدودنا في الشمال والجنوب والشرق، مزودين بالصواريخ ومضادات الدبابات وقذائف المدفعية من لبنان وسوريا وغزة. وإلى جانب ذلك، ستنشب اضطرابات شديدة يقوم بها آلاف المشاغبين المتطرفين، والسلاح في أيديهم داخل دولة إسرائيل، وستنشب في الضفة انتفاضة ثالثة. سيقف شعب إسرائيل أمام هذه الانفجارات عارياً. وربما تضاف إيران إلى أعدائنا وتشارك في الحرب في ظروف معينة أيضاً. مؤخراً، تلقينا ضربة إضافية، حين علمنا عن استئناف العلاقات بين إيران والسعودية بعد قطيعة وعداء لسنوات.

إذا لم نعرف كيف نوقف مبادرة الإصلاح في الأسبوعين القادمين ونصل إلى حل وسط، فثمة سيناريو رعب؛ بأن تؤدي هذه المبادرة إلى خراب البيت الثالث وباحتمال عال.

لهذا السيناريو سببان: الأول، الكراهية المجانية التي أدت أيضاً إلى خراب البيت الثاني؛ والآخر، السياسيون المغرورون من كل أطراف الطيف السياسي، ممن تتغلب مصالحهم الشخصية والحزبية على المصالح القومية؛ إذ يرون المصيبة تقترب دون أدني مبالاة، وغير قادرين على التوصل إلى توافق واسع لإنقاذ الدولة من ضياعها. سيدخلون إلى القائمة السوداء في تاريخ الشعب اليهودي، كزعامة أدت إلى خراب البيت الثالث لأنهم أرادوا أن يكونوا محقين لا حكماء.

ستبرز صورهم آلاف السنين الأخرى في صفحات كتب التاريخ وسيقارنونهم بباركوخبا الذي خرج للقتال مع حفنة مقاتلين في وجه الإمبراطورية الرومانية الأقوى منه عشرات الأضعاف. من جهة، كان محقاً لأنه أراد أن يسيطر اليهود على كل بلاد إسرائيل، ومن جهة أخرى لم يرَ الوليد؛ كون نتائج هذه الحرب كانت معروفة مسبقاً – اليهود هم الذين سيدفعون ثمناً باهظاً جداً وسيفقدون وطنهم لـ 2000 سنة.

* * *

التحدي الإيراني – التهديد والرد

بقلم جدعون فرانك، و إفرايم أسكولاي، وعاموس جلعاد، وشاي هارتسفي

ترجمة شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

إن التحدي الإيراني يواجه "حكومة نتنياهو" منذ اليوم الأول من ولايتها، بسبب اشتداد التهديد على "إسرائيل"، ويستند هذا التهديد إلى أيديولوجية متطرفة تدعو إلى تدمير "إسرائيل"، إلى جانب بناء قدراتها لتحقيق الرؤية، وعلى رأسها السعي لامتلاك سلاح نووي عسكري، وتطوير صواريخ بعيدة المدى، في ضوء ذلك من الضروري فحص ما يجب على حكومة نتنياهو فعله لكبح إيران؟

المشروع النووي – التقدم إلى جانب الردع من الوصول للنووي

تمتلك إيران أصولاً عديدة، تزيد من ثقتها بنفسها ويسمح لها بالمضي قدماً في المشروع النووي، بحيث تستفيد إيران من حقيقة أن قضية برنامجها النووي تراجع مكانته المركزية ضمن الأولويات الغربية، بسبب التركيز على القضايا الأكثر سخونة وإلحاحاً (أوكرانيا، الصين، الطاقة، إلخ)، وبطريقة تعكس أيضاً خوف الغرب من تدهور العلاقات إلى مواجهة مباشرة. هذا، إلى جانب تعميق العلاقات الاستراتيجية مع الصين وروسيا، وربما الاتفاق على تجديد العلاقات مع السعودية، في الوقت نفسه، تستغل إيران عدم وجود آلية مراقبة منظمة وواسعة النطاق لأنشطتها بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية ووقف التزامها بالبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن الاتفاقات الخاصة بقضايا التفتيش التي توصل إليها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية "غروسي" خلال زيارته الأخيرة لطهران، لن تؤثر بشكل كبير على قدرات **إيران** في المجال النووي أو على الجداول الزمنية للمشروع.

في مجال التخصيب، تمتلك **إيران** حالياً كمية من اليورانيوم المخصب تكفي لإنتاج قنبلة واحدة في 12 يوماً، كما قال وكيل وزارة الدفاع الأمريكية "كولن كال"، علاوة على ذلك، وفقاً لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تم العثور على جزيئات اليورانيوم في إيران بمستوى تخصيب يبلغ حوالي 84% (وهو ما يماثل المستوى العسكري البالغ 90%). هذا هو أكبر قدر من التخصيب تم العثور عليه حتى الآن في إيران وفي أقصر فترة زمنية مقدرة حتى الآن. حتى إن إيران أعلنت قبل بضعة أشهر عن بدء التخصيب بنسبة 60% في منشأة بوردو تحت الأرض، في الوقت نفسه استمرار التخصيب إلى هذا المستوى في منشأة نطنز، هذا إلى جانب تطوير أجهزة الطرد المركزي القديمة بأحدث الأجهزة القادرة على تخصيب اليورانيوم بسرعة أكبر وبكميات أكبر

بكثير. كما تواصل إيران تطوير مجموعة واسعة من وسائل الإطلاق وتحسين قدرات الصواريخ الباليستية، بما في ذلك الترويج لبرنامج فضائي. يمكن أن يسمح هذا البرنامج لإيران باستخدام تقنيات منصات إطلاق الأقمار الصناعية لإنتاج الصواريخ الباليستية، والتي حسب المنشورات قد تكون في المستقبل قادرة على حمل رؤوس حربية نووية. كما أن تعميق المحور الاستراتيجي مع روسيا يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى القدرات الإيرانية في مجال الدفاع الجوي والصواريخ من خلال نقل التقنيات.

في مقابل ذلك، فإيران مجبرة على التعامل مع عدد من القيود التي تعكس على الأقل في هذه المرحلة قدرتها على اتخاذ قرار بالانطلاق أو التقدم نحو السلاح النووي، وهي عبارة عن مزيج من الصعوبات الاقتصادية والمحلية والخوف من قوة رد الفعل الأمريكي. هذا إلى جانب الشعور بالأزمة في ظل توطيد العلاقات بين "إسرائيل" والدول المحيطة بها (دول الخليج، وأذربيجان، وتركيا)، في الوقت الحالي، يبدو أنه من وجهة نظر النظام فإن الخسائر التي قد تنشأ من المواجهة المباشرة مع الغرب أكبر من المزايا أو الفوائد المحتملة من التقدم للحصول على قدرات نووية. كدليل على ذلك، يمكن ملاحظة أن طهران تمتنع عن الإعلان عن بدء التخصيب إلى 90% (بالرغم من أن التخصيب إلى 84% يعتبر من وجهة النظر العسكرية بمثابة التخصيب إلى 90%)، بل وحتى المزاعم بأن هذا كان خطأ.

الفترة الزمنية اللازمة للوصول السلاح نووي – بعد عامين من اتخاذ قرار إيراني

تزعم مصادر في "إسرائيل" وحول العالم أن الفترة الزمنية التي تحتاجها إيران لتطوير قدرات نووية عسكرية تقدر بحوالي عامين، إلى جانب برنامج التخصيب، فإن السؤال الأساسي يتعلق بمعدل التقدم في المراحل الأخرى الضرورية لتطوير القدرات النووية العسكرية، وعلى رأسها تطوير آلية التفجير ووسائل الإطلاق، على عكس التخصيب، يجب تنفيذ هذه الأنشطة بحذر وسرية كبيرين، لأنه إذا تم الكشف عنها فإن القدرة على إنكار الهدف منها أمر مستحيل. وتنتهج إيران سياسة تهدف إلى تطوير إمكانات تسمح لها، وفقاً لقرار القائد العام، بالتقدم لتحقيق القدرة النووية في أقصر فترة زمنية وبغض النظر عن القيود التكنولوجية والمادية.

في ضوء ذلك ووفقاً لتقديرنا -في سيناريو خطير- سيتمكن الإيرانيون من إجراء تجربة نووية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً من لحظة اتخاذ القرار، من خلال اختصار مسافات في سلسلة من الموضوعات -فيما لو تقرر ذلك- كما تعلمنا من مواد الأرشيف الإيراني المنشورة. هذا، إضافة لإمكانية الاستعدادات لإجراء تجربة نووية، ربما تحت الأرض، والتي سيكون من الصعب تحديد موقعها؛ وتجميع آلية أو جهاز التفجير، وأكثر من ذلك.

وحسب فهمنا، في الوقت الحاضر، هناك فرصة ضئيلة للتوصل إلى اتفاق نووي جديد يكون فعالاً ويحرم إيران من القدرات التي حققتها، ويعيد البرنامج النووي الإيراني سنوات عديدة إلى الوراء. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى عدم ثقة إيران في الحكومة الأمريكية وإمكانية الاستمرار في تقدم المشروع تدريجياً دون خوف من إجراءات عقابية كبيرة من الغرب، والدرس المحتمل من حرب أوكرانيا فيما يتعلق ببوليصة التأمين التي توفرها الأسلحة النووية. أما فيما يتعلق بإمكانية العودة إلى الاتفاق الأصلي، فهناك اعتبارات متضاربة يجب فحصها وفقاً لخيارات العمل المختلفة التي تقف أمام إسرائيل، من جهة ستتيح الاتفاقية فترة زمنية تبلغ حوالي 8 سنوات لعمليات بناء القوة حتى نهايتها في عام 2031، كما أنه سيمكن من الكشف السريع عن أي انتهاك إيراني لقيود الاتفاقية.

من جهة أخرى، سيوقف الاتفاق العقوبات ويضخ عشرات المليارات من الدولارات على **إيران**، ما يسمح لها بإعادة تأهيل اقتصادها وتعميق تدخلها في **الشرق الأوسط**، مع تعزيز قدرات وكلائها وحلفائها. ومن ناحية أخرى، فإن استمرار الوضع الحالي يخلق وضعاً تكون فيه **إيران** هي التي تتحكم إلى حد كبير في وتيرة تقدم المشروع، دون أي خوف حقيقي (على الأقل حتى الآن) من إجراءات عقابية كبيرة من قبل الغرب.

تداعيات وتوصيات

يجب أن تكون نقطة البداية لأي تخطيط مستقبلي من قبل "الحكومة الإسرائيلية" أن **إيران** مصممة على تحقيق قدرة نووية عسكرية، وأن الجدول الزمني للمشروع النووي قد يتم تقليصه إلى عامين، وأن تجربة نووية إيرانية ستغير الوضع من أوله إلى آخره، وستعتبر إيران دولة نووية بكل ما تعنيه الكلمة وما يترتب على ذلك. ان مثل هذا التطور يمكن أن يؤدي إلى سباق تسلح نووي في كل من **الشرق الأوسط** (المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا) وآسيا (كوريا الجنوبية واليابان) وإلى تآكل المعاهدات الدولية التي تتعامل مع الأسلحة النووية؛ وتقويض الاستقرار الإقليمي وزيادة الثقة الإيرانية بالنفس للعمل ضد "إسرائيل" ودول الخليج.

بالنظر إلى أن نافذة الفرصة لكبح المشروع النووي تغلق، تحتاج "حكومة نتنياهو" إلى تركيز عملها على التهديد المتصاعد من إيران وصياغة استراتيجية شاملة تستند إلى ركيزتين أساسيتين:

- **الأولى** :على المستوى العسكري من خلال تسريع عمليات بناء القوة بمساعدة أمريكية، وهذا بطريقة توضح أن "إسرائيل" تنوي التصرف بأي ثمن وبكل الوسائل المتاحة لها لإفشال المشروع النووي.

- **الثانية :**في المجال الدبلوماسي، من خلال التعاون مع المجتمع الدولي.

إن "إسرائيل" بحاجة إلى العمل بحزم للتأكد من أنها لا تواجه التهديد الإيراني وحدها، بل هو تحد مشترك يهدد المجتمع الدولي بأسره، وأن الطريقة الوحيدة للتعامل معه هي من خلال توحيد القدرات والجهود، وهذا مع الاستفادة من المواقف السلبية السائدة لدى الإدارة الأمريكية وأوروبا تجاه **إيران** بعد المساعدة التي قدمتها لروسيا، وقمع المظاهرات، والترويج المشترك لمجموعة متنوعة من الأنشطة ضد النظام الإيراني.

إن الشرط الضروري لكبح المشروع النووي هو الحفاظ على التحالف الاستراتيجي والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن "حكومة نتنياهو" مطالبة بضمان التنسيق الاستراتيجي والأمني مع الإدارة الأمريكية مع التأكد من بناء علاقات ثقة، وتجنب التحركات الصدامية، لكن العلاقات المتوترة مع الإدارة الأمريكية حول الترويج للانقلاب القضائي، ومع ذلك، فإن العلاقات المتوترة مع الإدارة حول الترويج للانقلاب والسياسة تجاه الفلسطينيين، وحقيقة عدم دعوة "رئيس الوزراء" لزيارة الولايات المتحدة حتى الآن قد تلطخ الخطاب الحميم وتجعل من الصعب تعزيز رد أو استجابة استراتيجية مشتركة.

في الدائرة الإقليمية، لدى "إسرائيل" فرصة للاستفادة من الخوف المشترك من تعزيز **إيران** لقوتها، من أجل العمل على توسيع نطاق العلاقات الأمنية مع دول الخليج، من خلال التعاون متعدد الأطراف مع القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم). وفي الوقت نفسه، على "إسرائيل" أن تتجنب الخطوات الصدامية مع روسيا، خاصة فيما يتعلق بتزويد أوكرانيا بأنظمة الدفاع الجوي، من أجل الحفاظ على أقصى قدر من حرية العمل ضد إيران في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على "إسرائيل" أن تبذل جهوداً إقناع خاصة مع **الصين** لممارسة نفوذها على **إيران**، على أساس أن النووي الإيراني سيكون له تأثير سلبي عالمي سيؤثر أيضاً على الصين نفسها.

وعلى "إسرائيل" أن تعمل على تقوية القيود الداخلية على النظام في إيران ولتحقيق هذه الغاية، تحتاج "إسرائيل" إلى إقناع الولايات المتحدة والدول الغربية بأن الخيار الأخير المتبقي على الطاولة قبل العمل العسكري، هو فرض عقوبات إضافية واسعة ومؤلمة للغاية على **إيران**، على غرار تلك التي فرضت العام الماضي على روسيا. عقوبات تؤدي إلى منع إيران من القدرة على الحفاظ على أي علاقات مع الغرب (بما في ذلك في مجالات الطيران المدني والثقافة والرياضة)، وتجعلها معزولة على غرار **روسيا وكوريا** الشمالية. وهذا بطريقة توضح للنظام ثمن الخسارة مما قد يجبره على تغيير سلوكه، بل وحتى الموافقة على اتفاقية جديدة، أسوأ بكثير من سابقتها.

أخيراً، على "إسرائيل" أن تأخذ في الاعتبار أن التحرك العسكري ضد إيران سيؤدي إلى مواجهة مباشرة معها ومع حلفائها في المنطقة، لذلك يجب أن تعمل على تعزيز القدرات الدفاعية على الجبهة الداخلية والمنشآت والمرافق الأساسية الحيوية. وأحد الشروط الضرورية لذلك هو ضمان استمرار المساعدة العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة وتجنب قدر الإمكان جر "الجيش الإسرائيلي" إلى نشاط مكثف في الساحة الفلسطينية، وهذا بشكل عام سيؤثر على قدرته على الاستعداد المناسب لسيناريوهات التصعيد ضد إيران وحزب الله وعناصر أخرى في المنطقة.

* * *

معهد السياسات والاستراتيجيات (IPS): تقويض مكانة "إسرائيل" الدولية

بعد تأسيسها بحوالي شهرين، من الواضح أن الخطوات التي اتخذتها حكومة العدو لتغيير النظام القانوني، إلى جانب التعامل مع الساحة الفلسطينية، تحتوي على إمكانية حقيقية لضرر متعدد الأبعاد وتآكل في مكانة العدو الدولية وشبكة علاقاته مع حلفائه وأصدقائه في الغرب والعالم العربي. وهذا ربما يؤدي إلى تقويض القوة الاستراتيجية للعدو، والإضرار بقدرته على صياغة رد استراتيجي شامل للتهديد الذي يزعم أنه يأتيه من إيران، وتعميق التحديات القانونية والاقتصادية التي تواجه العدو على الساحة الدولية، وزيادة تهديدات ومخاطر نزع الغطاء الدولي عنه.

في البعد الاستراتيجي، العلاقات المتوترة مع الإدارة الأمريكية:

يعتبر التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية عنصرًا مركزيًا وأساسيًا في الأمن والحصانة للعدو. وتمر هذه العلاقات حاليا باختبار في ظل المعارضة الشديدة من جانب الإدارة الأمريكية للخطوات التي اتخذتها حكومة العدو للدفع بالانقلاب القانوني وتغيير نسيج العلاقات مع السلطة الفلسطينية. وانعكس ذلك في زيادة وتيرة وقوة تصريحات كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية والمشرعين من كلا الطرفين، مصحوبة ببيانات صريحة تحذر من الانعكاسات المحتملة على التعاون الاستراتيجي بين الطرفين في حال عدم وجود تغيير في سياسة العدو.

إن رد الفعل الحاد من جانب البيت الأبيض على كلام الوزير "سموتريتس" بشأن قضية حوارة وعدم استعداد المسؤولين الأمريكيين الحكوميين (وكذلك الجالية اليهودية) للقائه خلال زيارته للولايات المتحدة يعكس عمق الاشمئزاز من أقواله وأسلوبه في التعامل مع القضية الفلسطينية، إضافة لذلك، حقيقة أن رئيس وزراء العدو نفسه لم تتم دعوته بعد لزيارة واشنطن، وهذه إشارة واضحة على خيبة أمل من سلوكه،

ما يضر بشكل كبير بالقدرة على تعزيز الحوار السليم على مستوى القادة، وهو المستوى الضروري لتشكيل تفاهمات استراتيجية وتعميق التعاون في المجالات الحساسة.

في البعد السياسي، تزايد الانتقادات في أوروبا والعالم العربي..

حتى بين أصدقاء "إسرائيل" في أوروبا، هناك خيبة أمل واضحة من سياسة حكومة العدو واستعداد متزايد من جانبهم للتعبير علنًا عن خشيتهم من التغييرات الجذرية المخطط لها في النظام القضائي، وهكذا، وفقًا للمنشورات، حذر الرئيس "ماكرون" رئيس وزراء العدو من أنه إذا استمرت خطة إجراء الإصلاحات القانونية كما هي فستعتبر فرنسا أن "إسرائيل" قد انفصلت عن مفهوم الديمقراطية، وعلى المنوال نفسه، أعرب الرئيس الألماني "شتاينماير" ووزير الخارجية "باربوك" عن قلقهما بشأن الخطوات الرامية إلى تغيير وجه النظام القضائي، ويعتزم البرلمان الأوروبي إجراء مناقشة حول هذه القضية في الأيام المقبلة، يبدو أن هذه التصورات إلى حد كبير مأخوذة كدرس من التغييرات التي حدثت في بولندا والمجر في السنوات الأخيرة بعد "الإصلاحات" القانونية، والخوف من أوجه التشابه مع التغييرات المخطط لها في إسرائيل .

دول التطبيع، من جهتها، تركز انتقادها على سلوك العدو تجاه الفلسطينيين وعلى تصريحات وزراء الحكومة حول هذا الموضوع، هذا في ضوء القلق من أن الخطوات التي تتخذها حكومة العدو، بما في ذلك موضوع نقل المسؤولية عن منسق العمليات الحكومية في الأراضي الفلسطينية والإدارة المدنية، قد تخلق بنية تحتية لضم أجزاء من الضفة الغربية في المستقبل وتغيير الوضع الراهن في المسجد الأقصى، ما يؤدي إلى زيادة التصعيد على الأرض، وقد يكون لذلك عواقب على استعدادها لمواصلة تطوير العلاقات مع العدو في مختلف المجالات.

في البعد القانوني، تصدع الجدار الواقي أمام المعركة القانونية..

في العقدين الماضيين استُخدمت مهنية واستقلالية النظام القضائي كقبة حديدية لكبح المبادرات الرامية إلى تعزيز الإجراءات ضد "إسرائيل" في المحاكم الدولية في لاهاي وفي مختلف البلدان حول العالم، من أجل تقويضها والتقليل من التحركات الإضافية التي تمت ضدها في المؤسسات الدولية (خاصة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة)، هذا من خلال تقديم استقلالية النظام القضائي في فحص المزاعم حول انتهاكات القانون الدولي، والقدرة على إجراء مراقبة قضائية مهنية وموثوقة على السلطات التنفيذية والتشريعية، وكذلك على قرارات وأنشطة الأجهزة الأمنية".

إضعاف النظام القضائي وإخضاعه فعليًا للحكومة سيضر بشكل كبير بقدرة "إسرائيل" على مواجهة الحملة القانونية الدولية التي تشن ضدها، بقيادة السلطة الفلسطينية وقائمة طويلة من منظمات نزع الشرعية في جميع أنحاء العالم، علاوة على ذلك، من المرجح أن يسعى هؤلاء في الوضع الحالي كفرصة لتحدي إسرائيل وتوسيع التحركات القانونية ضدها، حيث من المفترض أن تبدأ محكمة العدل الدولية في الفترة القريبة إجراءات أولية لفحص الإحالة التي قدمتها الأمم المتحدة (بمبادرة من السلطة الفلسطينية) فيما يتعلق بشرعية التصرف الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية، ستؤثر نتائج العملية أيضًا على الإجراءات الحالية ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية (والتي تم تجميدها حاليًا).

في البعد الاقتصادي، الأضرار التي تلحق بالاستثمارات الأجنبية:

قد تؤثر التغييرات الجذرية المخطط لها في النظام القضائي أيضًا على نطاق الاستثمارات الأجنبية عند العدو، وذلك بسبب الخوف من الإضرار بنظام الموازين والكوابح المؤسسية وتغيير قواعد اللعبة، علاوة على ذلك، يزداد الخوف من إلحاق الضرر بالتصنيف الائتماني "لإسرائيل" كلما تقدم الانقلاب القانوني، وهكذا، على الرغم من أن شركة التصنيف الائتماني، Fitch، تركت تصنيف "إسرائيل" عند مستواه الحالي (A +)، لكنها أصدرت في الوقت نفسه بطاقة صفراء لحكومة العدو، محذرة من أن التغييرات المخطط لها قد يكون لها عواقب مستقبلية على التصنيف الائتماني لإسرائيل، وبالمثل، حذرت شركة التصنيف موديز أيضًا من العواقب المحتملة للتقدم في التشريعات على الاقتصاد والتصنيف الائتماني "لإسرائيل"، علاوة على ذلك، هناك تخوف من تزايد ظاهرة "المقاطعة الصامتة"، حيث ستمتنع الشركات والهيئات الدولية من الأساس عن تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك مع الشركات الإسرائيلية.

في بُعد الصورة، الإضرار بصورة "إسرائيل" الديمقراطية والليبرالية...

سياسة الحكومة تتلقى الكثير من الانتقادات في وسائل الإعلام الغربية وبين قادة الرأي البارزين (في المقام الأول صحيفة "نيويورك تايمز" والصحفي "توماس فريدمان")، ويُنذر هؤلاء النقاد من عواقب عمليات التطرف في "إسرائيل" على الطبيعة أو الصورة الديمقراطية لها، في الوقت نفسه، تلاحظ منظمات نزع الشرعية الاتجاهات السائدة في الغرب وتستغلها لتشويه صورة إسرائيل وتعزيز نزع الشرعية، تحت ستار خطاب نقدي وشرعي ضد سياسة الحكومة، في الواقع، يتم استخدام التغييرات التي يتم الترويج لها في النظام القضائي، وخطوات تغيير التوازنات تجاه السلطة الفلسطينية، وكذلك التصريحات المتطرفة للوزراء في

الحكومة، كذخيرة للترويج لحملة نزع الشرعية وغرس الادعاءات بأن "إسرائيل" دولة فصل عنصري يجب مقاطعتها ولفظها كما حدث مع دولة جنوب إفريقيا.

التوصيات، لم يفت الأوان بعد لتغيير المسار..

الاتجاهات الناشئة على الساحة الدولية فيما يتعلق "بإسرائيل" سلبية، ويبدو أنها تندفع إلى صراع أيديولوجيات وقيم مع الدول الغربية وتقويض العلاقة مع الدول العربية، ومع ذلك، فهذه خطوات مازال يمكن التراجع عنها والحكومة قادة على تغيير المسار الذي تتقدم فيه، ولهذه الغاية، فإن رئيس الوزراء مطالب بإظهار الحكمة السياسية وإثبات قدرته على قيادة الحكومة بنجاح عبر غيوم العاصفة القاتمة.

من الناحية العملية، من الضروري أن تقوم الحكومة بحل مسار الإصلاحات القانونية وتعزيز الحوار الواسع كأساس لصياغة الاتفاقات، وفي الوقت نفسه، يجب عليها الامتناع عن اتخاذ إجراءات وإصدار تصريحات استفزازية ضد الفلسطينيين، والتي يمكن تصويرها على أنها تمهيد للضم وإلحاق الضرر بنسيج حياة السكان، خاصة في الفترة التي تسبق شهر رمضان المليء بالمشاعر الدينية والوطنية، خلاف ذلك، فإن الثمن متعدد الأبعاد الذي ستدفعه 'إسرائيل" على الساحة الدولية والإقليمية قد يكون باهظًا للغاية ويضر بشكل كبير بالأمن القومي لها، وقدرتها على الصمود والتعامل بنجاح مع التهديدات الاستراتيجية التي تواجهها.

* * *

معهد السياسات والاستراتيجيات (IPS): الصدع الداخلي، تهديد لقوة "إسرائيل" الاستراتيجية

تتزايد المؤشرات على أن الخطوات التي اتخذتها حكومة العدو على الساحة الداخلية وضد الفلسطينيين قد تؤدي في المدى القريب إلى الإضرار بأمن العدو واستقراره، وهذا من شأنه أن يضعف قوته الاستراتيجية ويصعب مهمته في التعامل مع التهديدات الاستراتيجية المتنوعة التي تواجهه، وخاصة من جانب إيران.

إن الانقلاب القانوني يعمق الانقسام الداخلي في المجتمع الإسرائيلي وقد يحول إسرائيل من ديمقراطية مزدهرة إلى دولة ذات خصائص نظام ديكتاتوري واقتصاد متعثر، وبهذه الخطورة يجب الانتباه إلى توسع الاحتجاجات وانضمام العديد من القطاعات، والتصريحات عن عدم الرغبة في أداء خدمة الاحتياط، وزيادة نطاق إخراج الأموال خارج الدولة، وخفض الاستثمارات الأجنبية، واحتمال إلحاق الضرر بالتصنيف الائتماني لإسرائيل، في الوقت نفسه الذي تواجه فيه خطوات الحكومة معارضة وانتقادات حادة من قبل أصدقاء الولايات المتحدة وإسرائيل في أوروبا والعالم العربي."

إشارات تحذير من واشنطن..

المعارضة القوية من جانب الحكومة الأمريكية لتقويض القيم الديمقراطية والليبرالية التي يقوم عليها التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل تكتسب أهمية خاصة، هذا إلى جانب الخوف من الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير الواقع أمام الفلسطينيين وإشعال فتيل صراع عنيف.

الزيارات المتكررة وغير العادية والمتقاربة لكبار المسؤولين الأمريكيين إلى كيان العدو في الشهرين الماضيين (وزير الخارجية "بلينكن"، ووزير الدفاع "أوستن"، ومستشار الأمن القومي "سوليفان"، ورئيس وكالة المخابرات المركزية "بيرنز"، ورئيس هيئة الأركان المشتركة "ميلي") يوضح القلق المتزايد في البيت الأبيض بشأن الوضع الحالي عند العدو، ويبدو أن هذه الزيارات هي نتيجة للحاجة الملحة من جانب إدارة بايدن للتحذير من المخاطر على العلاقات الخاصة بين الدول، والثمن الذي قد يدفعه العدو إذا لم يكن هناك تغيير فوري في سياسة حكومته.

في الواقع، هناك خط مباشر يربط البطاقة الحمراء التي أشهرتها الإدارة الامريكية في وجه الوزير "سموتريتش" بعد تصريحه بضرورة محو قرية حوارة، والبطاقة الصفراء لرئيس وزراء العدو الذي لم تتم دعوته بعد لزيارة واشنطن، وهذا أمر بالغ الأهمية، لأن الحوار المباشر بين رئيس وزراء العدو ورئيس الولايات المتحدة شرط ضروري لتشكيل تفاهمات استراتيجية وتعميق التعاون في المجالات الحساسة.

اشتداد التهديد الإيراني..

إن التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والدعم السياسي الأوروبي والتعاون مع دول الخليج ضروريان للعدو من أجل التعامل مع التهديد المتزايد من قبل إيران، فالأخيرة مستمرة في التقدم في المشروع النووي العسكري بثبات وحذر، وهذا بطريقة تسمح لها، من ناحية، بتعويد الغرب على تقدم المشروع، ومن ناحية أخرى، فإن هذا السلوك يسمح لها بتقليص الفترة الزمنية اللازمة للاختراق للحصول على القدرات النووية حين صدور قرار القائد.

طريقة العمل هذه تم إثباتها مؤخرًا، عندما اكتشف مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية جزيئات يورانيوم مخصبة إلى مستوى حوالي 84٪ (وهو ما يماثل من جميع النواحي المستوى "العسكري" البالغ 90٪)، وفي الوقت نفسه، قال وكيل وزارة الدفاع الأمريكية للشؤون السياسية "كولين كاهل" أن إيران يمكن أن تنتج ما يكفي من المواد الانشطارية لقنبلة نووية واحدة في 12 يومًا فقط، وهذا هو أعلى قدر من التخصيب تم

العثور عليه في إيران وأقصر فترة زمنية مقدرة حتى الآن. كما أن تصريحات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية "غروسي" خلال زيارته لإيران، بأنه تم التوصل إلى تفاهمات بشأن استمرار التعاون بين الطرفين وأن الهجوم على المنشآت النووية مخالف للقانون الدولي، تعكس رغبة المجتمع الدولي في تجنب التصعيد مع إيران، وهذا بطريقة يصب في مصلحة الأخيرة ويسمح لها بالاستمرار في المضي قدما في المشروع دون خوف من رد فعل غربي حاد.

يضاف إلى كل ذلك اتفاق تجديد العلاقات بين إيران والسعودية، والذي تم التوصل إليه بوساطة صينية، وهذا ما يُحسِّن من موقع إيران الاستراتيجي في المنطقة، وقد يؤدي إلى تحسين علاقاتها مع الدول الأخرى، قد تشكل هذه التطورات صعوبات كثيرة لجهود العدو في عزل إيران وبناء تحالف إقليمي ضدها، علاوة على ذلك، فهذا دليل آخر على ضعف مكانة واشنطن في نظر العائلة المالكة السعودية، والتي يبدو أنها تفضل التفاهمات مع إيران على الاعتماد حصريًا على التحالفات الدفاعية مع الولايات المتحدة، هذا إلى جانب تنويع الدعم الاستراتيجي على الساحة الدولية. ومن المرجح أيضاً أن تستمد إيران التشجيع من المحور الاستراتيجي مع روسيا، بما يساعدها على تحسين قدراتها العسكرية والتكنولوجية، لا سيما في مجال الصواريخ والطائرات المسيرة، وعلى الأجندة إمكانية توريد طائرات SU-35 في المستقبل القريب، وطلب إيران استلام أنظمة دفاع جوي متطورة من طراز إس 400.

قابلية انفجار النظام الفلسطيني

في النظام الفلسطيني، يتفاقم التصعيد الذي تطور خلال الأشهر القليلة الماضية، وذلك عشية شهر رمضان المتوقع أن يبدأ في 22 آذار / مارس، وعلى خلفية خطوات تلاشي وتراخي حكم السلطة الفلسطينية، تزداد التوترات الحالية بعد العمليات التي وقعت في تل أبيب وقرية حوارة والاعتداءات التي قام بها المستوطنون اليهود ضد أهالي القرية بعد ذلك، وكذلك في أنشطة قوات جيش العدو في جنين، ويساهم في ذلك أيضا المواجهة المستمرة بين جيش العدو والمسلحين الفلسطينيين في الضفة الغربية، والانتقادات الشديدة التي يتلقاها العدو من حلفائه وأصدقائه في العالم وفي المنطقة.وذلك بسبب سياسة "إسرائيل" والمواقف المتطرفة التي يعبر عنها بين الفينة والأخرى كبار شخصياتها السياسية، بل إن ذلك دفع الإدارة الأمريكية إلى مطالبة إسرائيل بالتصرف بعزم ودون تمييز لمنع العنف من الجانبين، في الخلفية تتواصل الجهود لتهدئة النظام وتخفيف حدة التوترات المتصاعدة وفق تفاهمات قمة العقبة."

هذه الاتجاهات تشكل تحديًا للعلاقات الخاصة التي تمكنت إسرائيل من تطويرها في السنوات الأخيرة مع العالم العربي، وخاصة العلاقات الأمنية العسكرية مع هذه الدول، والتي لها أهمية كبيرة في صياغة رد استراتيجي شامل، وأنه يمكن رؤية تجسيد أولي لهذا في المنشورات حول نية الإمارات تجميد صفقات امنية مع إسرائيل بسبب سلوكها في حوارة والمسجد الاقصى، وذلك بعد تأجيل زيارة رئيس الوزراء التي كان مخططا لها أن تجري في يناير، علاوة على ذلك، وبالنظر إلى العلاقات المتفجرة مع الفلسطينيين والتطورات التي حدثت في العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، فإن تحقيق التطبيع مع المملكة العربية السعودية – أحد الأهداف الرئيسية التي حددها رئيس الوزراء عند توليه منصبه – يبدو أنه بعيد المنال، على الأقل في المدى القريب.

توصيات: كبح الانقلاب على النظام

خلاصة القول، يبدو أن "إسرائيل" تقف على حافة الهاوية، إذ إن نقاط القوة الاستراتيجية في اتجاه تراجع، بينما نقاط الضعف الاستراتيجي في تصاعد مستمر، يجب أن تكون الاتجاهات السلبية التي تتطور في الداخل والخارج بمثابة عنوان لحكومة العدو لما هو قادم من أجل إجراء توقف طوارئ وإعادة حساب المسار من جديد وفي أسرع وقت ممكن، وكلما استمرت الحكومة في السير في المسار الأحمر كلما زادت التكلفة على الأمن القومي للكيان.

قبل كل شيء، يجب على الحكومة أن توقف فوراً الحملة التشريعية الخاطفة وأن تعزز حواراً حقيقياً حول التغييرات الممكنة والمتوازنة في النظام القضائي، في الوقت نفسه، بالنسبة للفلسطينيين فإن الحكومة مطالبة خاصة في الوقت الحاضر عشية شهر رمضان بإبداء حساسية كبيرة وتجنب الإجراءات غير الضرورية لمكافحة الإرهاب، هذا، في كل ما يتعلق باتخاذ إجراءات ضد سكان شرقي القدس (مثل مداهمات وهدم المنازل)، والترويج لشرعنة مستوطنات جديدة والتصريحات حول توسيع البناء والنشاطات في المسجد الاقصى وزيادة عمليات اقتحامه، التي سيتم تصويرها على أنها تلك التي تهدف إلى تغيير الوضع الراهن في المسجد، قد يُنظر إلى هذه التحركات على أنها استفزازية وتؤجج المشاعر الدينية والوطنية وتؤدي إلى موجة واسعة من العنف، والتي ستستغلها حماس وقد تشمل أيضًا الفلسطينيين في الداخل.

إن أي مسار آخر تتخذه الحكومة بشأن القضايا الخلافية التي تواجهها يمكن أن يؤدي إلى تآكل القوة الاستراتيجية "لإسرائيل"، ويقوض العلاقة مع حلفائها وأصدقائها في العالم الغربي والعربي، وفي سيناريو متطرف، يمكن أيضًا أن يقوض العلاقة الحميمة على مستوى القيادة مع الإدارة الأمريكية، وهذا بشكل يضر

أيضًا بصورة إسرائيل في القوة والردع، وقد يزيد من ثقة أعدائنا (إيران وحزب الله وحماس بشكل أساسي) ويشجعهم على تحدي إسرائيل والقيام بأعمال تحد لها، يمكن رؤية بوادر محتملة لهذا في كلام الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، عندما سخر من الانقسام الداخلي في "إسرائيل" وأعرب عن أمله في ألا تحتفل إسرائيل بمرور 80 عامًا على وجودها.

* * *

معهد القدس للاستراتيجية والأمن: القرار المُلح - العودة إلى "إدارة الصراع": إلى أين يقود طريق مؤتمر العقبة؟

بقلم اللواء المتقاعد د. عيران ليرمان نائب رئيس معهد القدس للاستراتيجية والأمن

إن قرار رئيس وزراء العدو بتفويض رئيس مجلس الأمن القومي وممثلين عن الوزارات الحكومية ذات الصلة بالمشاركة في "المؤتمر الطارئ" في العقبة ليس بديهياً، فظاهرياً يبدو وكأنه سيخلق منتدى يمكن لـ"إسرائيل" أن تجد نفسها فيه في عزلة سياسية، على ضوء مواقف الإدارة الأمريكية الحالية بشأن القضية الفلسطينية، لكن النقاش كان حول تحد فوري ومتفق عليه، **هدوء في الساحة الفلسطينية**. والدليل على ذلك، الطريقة التي تم بها استبعاد قائمة المطالب المتطرفة من **الجانب الفلسطيني** من على طاولة النقاش. علاوة على ذلك، فإن لدى مصر والأردن، -أكثر من الولايات المتحدة- مصلحة راسخة في منع التدهور إلى صراع شامل، (في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة)، والعودة إلى أنماط "إدارة الصراع" التي سيتم في إطارها استعادة التعاون الأمني، ولو جزئياً، والحفاظ على نمط ضبط النفس من جانب **حماس**، وقد برر هذا الهدف مشاركة "إسرائيل" في المؤتمر.

في منعطف صنع القرار الحالي، أمام تحدٍ إيراني يزداد تفاقماً، هذا هو المسار المفضل للعمل، حتى لو كان ثمنه الجانبي في جوانب البناء في المستوطنات (بعد التفاهمات التي تم التوصل إليها مع الولايات المتحدة قبل النقاش في مجلس الأمن، 20 شباط الماضي)، وعلى الرغم من الإغراء بالتوجه إلى طريق "الحسم" وسحق السلطة الفلسطينية، من الضروري السعي قدر الإمكان، من أجل قاعدة واسعة من التفاهم مع إدارة بايدن والآخرين – في الغرب وفي المنطقة – عندما تكون القضايا الوجودية على المحك.

مؤتمر العقبة وخلفيته

رسمياً، كانت المملكة الأردنية هي التي دعت إلى المؤتمر الطارئ (26 شباط) في العقبة، مع كبار المسؤولين من "إسرائيل" والأردن ومصر والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية، ويأتي ذلك استمراراً للرسائل التحذيرية من قبل **الأردن** حول الخشية من تدهور الأوضاع، والتي طرحت أيضاً خلال زيارة رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" لعمان (24 كانون الثاني).

من الناحية العملية، هذه خطوة مُنسقة بقيادة أمريكية، وهي تستند إلى أفكار تم دراستها خلال زيارة وزير الخارجية "أنطوني بلينكن" للكيان (30 كانون الثاني)، وتستند إلى الاتفاقات الأولية التي تم التوصل إليها في المحادثات بين "إسرائيل" والولايات المتحدة (20 شباط). والحديث هنا يدور عن توضيحات بخصوص مستقبل البناء في المستوطنات، تم تقديمها بهدف دفع **الإمارات** العربية المتحدة إلى سحب القرار المقترح الذي يدين "إسرائيل"، والذي تم تقديمه إلى مجلس الأمن، وتم تحويله في النهاية إلى بيان لا تأثير له.

شارك في المؤتمر من كيان العدو، رئيس هيئة أركان الأمن القومي "تساحي هنغبي"، ورئيس الشاباك "رونين بار"، ورئيس القسم السياسي الأمني في وزارة جيش العدو "درور شالوم"، ومنسق العمليات الحكومية في الأراضي الفلسطينية اللواء "غسان عليان" وممثلون آخرون. فيما ضم الوفد الفلسطيني، الذي أثارت مشاركته في المؤتمر غضباً كبيراً من جانب **حماس**، وردود فعل شديدة من قبل كوادر فتح الميدانيين أيضاً، وأمين عام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية **حسين الشيخ** –وهو محاور "للمسؤولين الإسرائيليين" منذ فترة طويلة-، ومدير الأجهزة الأمنية **ماجد فرج**، ومستشار أبو مازن للسياسة الخارجية **مجدي الخالدي**. ومثّل دولة مصر، رئيس المخابرات العامة (المسؤول، عن إدارة الاتصالات مع غزة) **عباس كامل**، المضيفين – نظيره، رئيس دائرة المخابرات العامة الأردنية اللواء **أحمد حسني**، إلى جانب وزير الخارجية **أيمن الصفدي**. وضم الوفد الأمريكي مستشار الرئيس لشؤون الشرق الأوسط "بريت ماكغورك"، ورئيسة قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية "باربرا ليف"، و"المبعوث الإسرائيلي للشؤون الإسرائيلية" والفلسطينية **هادي عمار**.

في بداية المباحثات، طرح **الجانب الفلسطيني** قائمة مطالب طويلة تتعلق بكل من التغييرات الدراماتيكية في الترتيبات الأمنية – بما في ذلك تعليق اقتحام المدن (في ضوء الأحداث الأخيرة في جنين ونابلس) – وقضايا تعود إلى الترتيبات الدائمة، بما في ذلك وضع **القدس**، ومع ذلك، أوضح المشاركون الآخرون أنه لا جدوى من مناقشة هذه القائمة في ظل الظروف الحالية، ومن الأفضل التركيز على الجوانب والإجراءات العملية للحد من التدهور المتسارع على الأرض.

وبحسب البيان الختامي الرسمي المشترك (بيان العقبة المشترك) الذي وزعته وزارة الخارجية الأمريكية، فقد تم الاتفاق على ثمانية بنود في مناقشات المؤتمر والتي سيتم بحث طريقة تنفيذها في اجتماع متابعة مخطط له خلال شهر مارس في شرم الشيخ:

1. أكد الجانبان، "السلطة الفلسطينية وإسرائيل"، التزامهما بجميع الاتفاقات القائمة بينهما، والسعي لتحقيق سلام عادل ودائم، وعادوا وأكدوا ضرورة الالتزام بخفض التصعيد في المنطقة ومنع المزيد من العنف، وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي أول إشارة رسمية لالتزام "الحكومة الإسرائيلية" الجديدة بنظام الاتفاق القائم.

2. يقر المشاركون الخمسة جميعاً بأهمية الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في **القدس** –قولاً وفعلاً – ويؤكدون على الدور الخاص للأردن (أدرج الجانب الأردني مصطلح "الوصاية" في النص، وهو ما يتجاوز صيغة اتفاقية السلام، لكن "إسرائيل" أصرت على صياغة أكثر غموضاً، "دور خاص"، وفي النهاية ظهرت الصيغتان جنباً إلى جنب).

3. أعربت "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية عن استعدادهما لوقف الخطوات الأحادية الجانب لمدة ثلاثة إلى ستة أشهر، مقابل التزام "إسرائيلي" بوقف مناقشة إنشاء مستوطنات جديدة لمدة أربعة أشهر، والتوقف عن الموافقة على بؤر استيطانية قائمة لمدة ستة أشهر.

يبدو أنه بذلك اتضحت أكثر الرسائل المرسلة إلى الولايات المتحدة حتى قبل ذلك، فيما يتعلق بالنقاش في مجلس الأمن، لكن في ظل ردود الفعل الحادة في "النظام السياسي الإسرائيلي" أوضح رئيس وزراء العدو أن هذه ليست قرارات تم اتخاذها بالفعل، وبالتالي لا ينبغي اعتبار ذلك "تجميداً للبناء."

4. اتفق جميع المشاركين على اجتماع متابعة في شرم الشيخ في مارس 2023.

5. كما اتفق المشاركون على أن هناك حاجة إلى إجراءات بناء الثقة والحوار المباشر، وأعرب الجانبان- "السلطة الفلسطينية وإسرائيل" - عن استعدادهما للعمل بدافع حسن النية للقيام بمسؤولياتهما.

6. الأردن ومصر والولايات المتحدة -كمجموعة ستستمر في مواكبة التحركات- ترى في التفاهمات التي تم التوصل إليها، تقدماً مهماً نحو إعادة تأسيس وتعميق العلاقات بين الأطراف، والتزام بالاستمرار في المساعدة في تهيئة الظروف لذلك.

7. أشار جميع المشاركين إلى أهمية الاجتماع، وهو الأول من نوعه منذ سنوات -في إشارة إلى حقيقة أنه منذ عام 2014 لم تكن هناك محادثات سياسية فعلية بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية- ووافقوا على الاستمرار في العمل بالشكل نفسه، للحفاظ على الزخم وتوسيع هذا الاتفاق في عملية سياسية واسعة من شأنها أن تؤدي إلى سلام عادل ومستدام.

8. وشكر المشاركون الأردن على تنظيمه واستضافته للاجتماع وعلى جهوده لضمان أن يسفر عن نتائج إيجابية، ولمصر لمساهمتها الفعالة، ولأمريكا دورها في تحقيق التفاهمات التي أفضت إلى هذا الاتفاق -إشارة إلى المحادثات مع "إسرائيل" في موضوع البناء-، مع التأكيد على دورها الذي لا غنى عنه في منع التدهور وإيجاد آفاق للسلام.

نقاط ضعف مسار العقبة

البدائل: إما "الحسم" في مواجهة السلطة، أو مواجهة في غزة؟

بشكل غير مستغرب ظهرت اعتراضات في "إسرائيل" على الاتفاقية والخطوات اللاحقة التي ترسمها، والتي بعضها كان بلغة فظة مثل "ما حدث في الأردن سيبقى في الأردن"، وهذا، يتعلق بأسباب وإجراء سياسية، وخاصة أن -المواضيع التي تم الاتفاق عليها لم تتم الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء الكابينت – ولأسباب أهمها:

1. هناك اعتراض على أن **السلطة الفلسطينية** شريكة في التحركات السياسية، في ضوء مواقفها الأساسية وموقفها المتضارب من الإرهاب، والتزاماتها في إطار النص المتفق عليه غامضة للغاية، فالهجمات التي وقعت خلال الاجتماع وفي أعقابه، والتي أودت بحياة ثلاثة "مستوطنين إسرائيليين"، أظهرت عجزها وعدم أهميتها في "مكافحة الإرهاب" -هناك أيضاً سبب لافتراض أن حماس بالفعل لديها مصلحة واضحة في إثبات ذلك، واستخدام الزيادة في الهجمات للتنديد بخيانة السلطة الفلسطينية.-
2. استعداد "إسرائيل" للمشاركة في عملية تلعب فيها الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والأردن دوراً تنظيمياً، بينما يتم التنسيق فيما بينها، يحتوي على احتمالية العزلة السياسية في القضايا الأساسية للتسوية الدائمة، والتي يعتبر موقف إدارة بايدن منها معروفة – دعم حل الدولتين على أساس

خطوط 1967، وكذلك السبب الذي جعل "الحكومة الإسرائيلية السابقة" تتجنب الاستجابة لمبادرات أميركية مماثلة في السنوات الأخيرة.

من ناحية أخرى، لا مفر من التأكيد على أن الواقع الذي نشأ منذ بداية عام 2023 قد وضع "إسرائيل" في نقطة اتخاذ قرار حاسم بين الاندماج في العملية الأمريكية / الإقليمية، بالرغم من ضعفها وحتى مخاطرها، والتدهور السريع، -في خضم أزمة داخلية- نحو صراع واسع النطاق، وهناك سبب للاعتقاد بأنه سينتهي بالانهيار الكامل للسلطة الفلسطينية.

هناك من سيحدد هذه النتيجة على أنها "حسم" أو "انتصار إسرائيلي" في الصراع، وكبديل أفضل للوضع الحالي، إذ إن التعاون الأمني ضئيل، والسلطة الفلسطينية تدفع أموالاً لـ"نشطاء الإرهاب" وعائلاتهم. ومع ذلك فإن عواقبه في الوقت الحالي، مثل تسخير "الجيش الإسرائيلي" لمهمة مستمرة ودموية لفرض "السلطة الإسرائيلية" في المناطق المكتظة بالسكان، إلى جانب الصعوبات السياسية من الدرجة الأولى واحتمال حدوث خلاف مع الولايات المتحدة خطيرة. علاوة على ذلك، فإن الانسحاب من نظام التسوية الحالي سيعزز من موقف وقوة **حماس** (وإيران وحلفائها، مثل الجهاد الإسلامي)، وفي ظروف تفاقم الاشتباكات في أراضي الضفة الغربية يمكن أن يؤدي ذلك إلى تجدد الاشتباكات في الجنوب، حيث إن الدعم الذي تمتعت به "إسرائيل" على الساحتين الإقليمية والدولية في الجولات السابقة موضع تساؤل.

العودة إلى "إدارة الصراع" أمام التحدي الإيراني

إن القرار على أعلى المستويات الوطنية بإدارة الظهر إلى حل (خيار إقامة دولتين) والعمل بدلاً من ذلك بنشاط لتدمير **السلطة الفلسطينية** أو التسليم السلبي بانهيارها، ليس خارج نطاق الاحتمالات، ولكن هذا ممكن فقط في ظل الظروف التي تتمتع فيها "إسرائيل" بدعم سياسي واسع، وتكون متفرغة – حسب ترتيب الأولويات الاستراتيجية – للتعامل مع عواقب هذا النوع من القرار التاريخي (هناك من يتبنى هذا المسار في الحكومة الإسرائيلية).

ليس هذا هو الواقع الذي تعيشه "إسرائيل" الآن، فالحاجة الدائمة – في ظل الزخم المستمر في مشروع التخصيب الإيراني – هو الاستعداد لاستخدام القوة لكبح البرنامج النووي الإيراني. لقد أشار رئيس وزراء العدو، في بداية طريقه إلى أن التعهد بمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية هو الهدف الأول لحكومته.

عندما يكون هناك اعتراف متزايد في الولايات المتحدة والغرب بأن البرنامج النووي يكتسب زخماً (في ضوء مؤشرات التخصيب إلى مستوى 84%، وهو قريب جداً مما هو مطلوب للأسلحة)، فإن المصلحة العليا لـ "إسرائيل" هي توطيد الحوار والتعاون الأمني وحتى العملياتي، مثلما انعكس ذلك في مناورة Juniper Oak" "23في نهاية شهر كانون الثاني (يناير) الماضي. كل هذا يقود إلى تركيز متجدد على مفهوم "إدارة الصراع" – وبالتالي إلى استمرار الحوار في "مسار العقبة"، وبرغم الصعوبة فهناك مجال لملاحظة خطوات ممكنة لبناء الثقة، والرغبة في حدود ما هو ممكن، لدفع ثمن معين في كل ما يتعلق بجداول البناء في المستوطنات، دون التخلي عن المواقف المبدئية، وهذا الأمر سيؤدي بالتأكيد إلى إثارة خلافات داخلية، لكن البدائل أسوأ.

في غضون ذلك، فإن استعادة علاقات العمل الفعالة مع السلطة الفلسطينية التي شاركت في المؤتمر – مع التركيز على **ماجد فرج** والأجهزة الأمنية – يمكن أن يساعد (بدعم أمريكي) في خلق وسائل تأثير استعداداً للصراع المرتقب على الخلافة في **السلطة الفلسطينية**، ولـ "إسرائيل" – بالرغم من عدم قدرتها على تحديد من سيفوز بها – هناك مصلحة محددة في نتائجها. **وفي الوقت نفسه، على "إسرائيل" أن تصر – في إطار المفاوضات وفي حوار ثنائي موازٍ مع الولايات المتحدة على المستوى الاستراتيجي – على عدة مواقف أساسية:**

1. إن أي تحرك أمريكي لإعادة فتح قنصلية في **القدس** سيكون، من وجهة نظر "إسرائيل" هو النقيض الواضح لفكرة "خطوات بناء الثقة: فهو سيغذي توقعات فلسطينية فارغة أو وهمية، وسيندرج في قائمة التوقعات التي لا أساس لها والتي تم تقديمها (ورفضها) في بداية المناقشات في العقبة – والتي تضمنت عدة فقرات تتعلق بالسيطرة الفلسطينية على القدس – وستقضي على فرص التقدم في القضايا العملية.

2. من المهم الإصرار على أن "إسرائيل" تحتفظ بحقها في مواصلة العمل ضد "العناصر الإرهابية" بناءً على معلومات استخبارية في المناطق "أ"، على الأقل طالما لا يوجد أي مؤشر على حدوث تغيير كبير في طريقة عمل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية مع التركيز على شمال الضفة الغربية.

3. **دور الأردن الإيجابي مهم في حد ذاته**، وكذلك المصلحة المشتركة في الحفاظ على الوضع الراهن في **القدس**، ولكن هناك أيضاً أساس لوضع مطلب مشروع، "بروح العقبة"، لتغيير الأسلوب العدائي في الخطاب العام الأردني ضد "إسرائيل."

قبل كل شيء، يجب أن يظل هدف الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة مركزاً، بشكل لا لبس فيه، على توطيد التنسيق في مواجهة التحدي الإيراني المتزايد باستمرار، مع التأكد من الحفاظ أيضاً على حرية "إسرائيل" في العمل (والتي تفيد أيضاً الولايات المتحدة من خلال تركيز الانتباه في الغرب على الحاجة الملحة لكبح جماح الإيرانيين).

* * *

بعد تقاربها مع السعودية.. دعوة إسرائيلية لمهاجمة إيران بدعم أمريكي

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

شدد جنرال إسرائيلي على أهمية مواصلة الجهود من أجل تعميق العلاقات مع السعودية، وعدم التنازل عن ذلك بأي حال من الأحوال، لافتا إلى إمكانية إصلاح الوضع، رغم استئناف الرياض علاقاتها مع طهران، التي يجب مهاجمتها بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية. وأشار جنرال الاحتياط البروفيسور يعقوب نيجل في مقاله بصحيفة" إسرائيل اليوم "العبرية، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وضع في رأس سلم أولوياته السعودية وإيران، وكانتا بالفعل في مركز الحديث مع مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سليبان وفريقه.

تخصيب متصاعد

ونبه إلى أن هناك "مخاطر نتيجة تقرب إيران من روسيا ودعمها لها في حربها في أوكرانيا، إضافة للمحاولات الإيرانية للتموضع في سوريا، لافتا إلى أن "أهمية توثيق التعاون مع السعودية طرحت في اللقاءات مع المسؤولين في الإدارة الأمريكية، التي جرت قبل الإعلام عن استئناف العلاقات بين إيران والسعودية، برعاية الصين." ولفت نيجل إلى أن "صورة الوضع الاستخباري حول الوضع النووي واضحة للدولتين، والمعنى الناشئ عنها والأعمال الفورية التي يجب اتخاذها ليست متفقا عليها بعد، فإيران خصبت كميات من اليورانيوم تكفي لبضع قنابل بمستوى 60 في المئة." وحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد "أمسكت طهران بتخصيب لـ84 في المئة أيضا، ويمكنها أن تنتقل فورا إلى تخصيب بنسبة 93 في المئة المناسبة للقنبلة، إضافة إلى ذلك، إيران تمنع مراقبي الوكالة من الوصول لمواقع مشبوهة، وترفض الإجابة عن أسئلة الوكالة."

وقال: "جوهريا، لا يوجد معنى حقيقي للفرق بين التخصيب بنسبة 60 في المئة أو 84 في المئة، ولا حتى 93 في المئة، فقد بدأت المشكلة الحقيقية عندما انتقلت طهران لتخصيب مكثف بنسبة 20 في المئة، ومر العالم على ذلك مرور الكرام، فالتخصيب بنسبة 20 في المئة يشكل نحو 70 في المئة من الزمن اللازم لأجل الوصول لـ90

في المئة، ويتطلب تقريبا 100 في المئة من المعرفة التكنولوجية اللازمة لذلك." وأضاف: "من المهم أن نتذكر أن العالم اعتبر الاقتراب من التخصيب لـ90 في المئة خطا أحمر، والسلوك الإيراني الاستفزازي والاستخفافي وانعدام الرد العالمي إشكالي جدا، فإيران يجب أن تعاقب على سلوكها الآن على الأقل في رد واضح ومناسب."
وذكر الجنرال أنه "توجد لدى إسرائيل رغبة حقيقية لمساعدة الولايات المتحدة للوصول إلى اتفاق جيد واسع وشامل يغلق لفترة طويلة جدا كل القنوات الإيرانية نحو القنبلة، وهذا لن يحصل قبل أن تستوعب إيران أن إسرائيل و/ أو الولايات المتحدة ستهاجمها في الداخل، ومع أن لإسرائيل قدرات مستقلة، لكن من المجدي أن تشارك الولايات المتحدة في الاستعدادات والهجوم."
وحذر "تل أبيب من طلب ميزانية أو أسلحة إضافية من الولايات المتحدة، فما تحتاجه إسرائيل من الولايات المتحدة هو المرونة وتقديم موعد التوريد للأسلحة التي سبق أن اشتريت (مثل طائرات شحن الوقود) أو توشك على أن تشترى، وزيادة مكثفة للنصب المسبق في إسرائيل بأسلحة متطورة JDAM) والمدفعية وغير ذلك(، وفي المستقبل أسلحة دفاعية فاعلة من أنواع مختلفة من إنتاج إسرائيلي/أمريكي، بما فيها صواريخ الاعتراض، وبالطبع بعد أن تشترى لاحتياجات أمريكية وتنصب في هذه الأثناء في إسرائيل." وقال: "إسرائيل والولايات المتحدة ملزمتان بأن تضعا على الطاولة بشكل مشترك تهديدا عسكريا مصداقا ورسالة جاهزية حقيقية للعمل، وتوجد أهمية عالية جدا لقول أمريكي واضح، أن لإسرائيل قدرة مستقلة لمهاجمة إيران، وأن الولايات المتحدة ستدعم مثل هذا الهجوم، من قبل ومن بعد، وإذا ما حصل هذا، إلى جانب ضغط اقتصادي مكثف ودعم فاعل للاضطرابات في إيران، فلعل هذا يؤدي لتغيير في إيران. وينبغي عندها تنفيذ التحذيرات."
وأكد نيجل أن "الإعلان المفاجئ لاستئناف علاقات السعودية وإيران يشكل تدهورا ذا مغزى في ميزان القوى في الخليج وفي العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة، وبالطبع يؤثر على إسرائيل، حيث تضمن الإعلان موقفا من استقلالية كل دولة وقدرتها على أن تقرر طريقها في المستقبل، ويحتمل أن في ذلك تلميحا من جانب السعودية بالذات لرغبة مستقبلية للوصول إلى اتفاق مع إسرائيل."

ورأى أنه "رغم الإعلان، لا تزال هناك إمكانية للإصلاح، وبخاصة أنه لا يزال يوجد ما يمكن اقتراحه على السعودية، وأساسا من جانب الولايات المتحدة، لكن بالتأكيد أيضا من جانب إسرائيل، فالولايات المتحدة يمكنها أن تقترح على السعودية تعاونا واتفاقات كتلك التي توجد لها مع إسرائيل، دون المس بالتفوق النوعي الإسرائيلي."
وتابع: "مثلا، تورد عتاد عسكري محدد مسبقا لا يكون منوطا بالسياسة الأمريكية الداخلية، قتال حقيقي مشترك ضد طهران رغم استئناف العلاقات، اتفاق تجارة حرة، تعاون إقليمي مع إسرائيل في التنمية

والتكنولوجيا، وحتى دخول مستقبلي لتعاون في الدفاع ضد الصواريخ، بما في ذلك توريد أسلحة منسقة أمريكيا – إسرائيليا، وفي كل حال، ليس صحيحا أن تقترح واشنطن على السعوديين دائرة وقود نووي كاملة ومستقلة ووعودا لا يكون ممكنا تنفيذها في الكونغرس." في المقابل، يمكن للسعودية أن تقدم للولايات المتحدة ولإسرائيل اتفاق سلام كاملا (تطبيع)، بما في ذلك جلب دول إضافية (ماليزيا، إندونيسيا، الباكستان) إلى طاولة المباحثات، وبالطبع، مهم ألا يحسنوا العلاقات مع إيران، وبالتأكيد ليس مع الصين."

واعتبر الجنرال الإسرائيلي، أن رعاية الصين للاتفاق بين الرياض وطهران، والقيام بدور "العراب" في التقدم بين السعودية والولايات المتحدة، هو "أصبع مزدوج في العين الأمريكية"، مشددا على أن "إسرائيل ملزمة بأن تتبنى النهج الأمريكي بكامله، وفي كل نزاع أن تختار بوضوح الجانب الأمريكي، بما في ذلك التعاون مع الولايات المتحدة في دعم تايوان."

* * *

موقع واي نت: إسرائيل تقترب من "الهاوية" بسرعة جنونية

بقلم يوفال إلبشان

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

صدق رئيس الدولة الإسرائيلية، إسحق هرتسوغ. فنحن نقترب بخطوات كبيرة من نقطة اللاعودة. آسف، ليس فقط بخطوات كبيرة، إنما بسرعة مجنونة أيضاً. وللحقيقة، أصبحنا تقريباً هناك. بدأت الحجارة الصغيرة على الهامش تتساقط إلى قلب الهاوية. لا نسمع صوتها لأن الهاوية عميقة، ولكن لا يجب أن نسمح للصمت بتضليلنا. السؤال الوحيد الآن هو: هل سننجح في التوقف لحظة قبل السقوط؟ خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، تحدثت مع المئات من معارضي التغييرات القضائية، بعضهم يسمى "قيادات الاحتجاجات". يعتقدون أنني والزملاء الذين قدمنا مقترحاً للتسوية، مخطئون. وأنه ممنوع الدفع في اتجاه مفاوضات توقف الانجراف.

المعارضون للتسوية، أيّ تسوية، ينقسمون إلى مجموعتين. المجموعة الأولى تعتقد أنه إذا لم نتردد فإن نتنياهو نفسه سيوقف المسار ويضع الإصلاحات جميعها في صندوق ياريف ليفين. الخلاف معهم ليس فقط تكتيكياً. أنا مؤمن - وكما كتبت هنا سابقاً - بأن وقف المسار الناتج من الخضوع سيكلف المجتمع الإسرائيلي أثماناً باهظة. داعمو الإصلاحات القضائية سيعتقدون أن تصويتهم في الصندوق لا يعني شيئاً، وأن هناك فئات قوية تلغي تصويتهم. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى نفور نهائي من الديمقراطية. وفي المقابل، إذا نجحنا في

وقف المسار التشريعي، أو إبطاء سرعته عبر التسوية، فيمكن منع ذلك. بالإضافة إلى أن مجرد الدخول إلى غرفة الحوار - وهو ما يمكن أن يحدث غداً - سيقلل بشكل كبير أضرار الكراهية والاستقطاب الذي تغلغل داخل المجتمع الإسرائيلي، وهي أضرار تتفاقم بمرور كل يوم.

هناك مجموعة أخرى تعتقد بصراحة أن هناك إيجابيات في السقوط إلى الهاوية. يعتقدون أن شيئاً إيجابياً سيخرج من القاع - عندما نكون جميعنا في القاع - سنستطيع صوغ نظام حُكم ليبرالي لعشرات السنين. بحسبهم، الآن هناك فرصة فريدة في تحويل الأزمة إلى رفاهية وإنقاذ. أحدهم مثلاً قال لي: إن "الضمادات التكتيكية في الانقلاب القضائي ستؤجل الأزمة الجوهرية لسنوات طويلة، حينها سنكون أضعف. ولن يكون مجدياً". هؤلاء لا يكتفون بالعودة إلى واقع ما قبل 3 كانون الثاني، قبل ولادة الإصلاحات القضائية، فبسبب الاحتجاجات يشعرون بأن هناك فرصة للحصول على ما هو أكثر، ويخافون من أن تغدو الأمور أصعب إن ضاعت، وذلك لأن الليبراليين والعلمانيين سيصبحون في المدى القريب أقلية من دون قوة. محاولة الوصول إلى تسوية الآن، حتى لو كانت جيدة، ستؤدي بنسائنا إلى الفساتين الحمراء والقبعات البيضاء، كما تؤدي بنا إلى المباركة قبل السلام.

هم على حق في بعض الجوانب. الأزمة الحالية ليست بسبب شكل المحكمة العليا، أو صلاحيات المستشار القانوني للحكومة فقط، ولا مع نتنياهو أو ضده فقط. الأعداد الكبيرة لا تخرج بسبب هذه القضايا فقط، بل من أجل شكل الدولة قبل أن يتحول هؤلاء إلى أقلية. لذلك، هم يعارضون كل تسوية لا تضمن أن تكون قوة المحكمة العليا والمستشار القانوني للحكومة (التابع لهم) أكبر من قوة الكنيست الذي من المتوقع أن يكون "ضدهم". مطالبهم هي تقوية مكانة المحكمة العليا وتثبيت حقوقهم الليبرالية أكثر من الوضع القائم اليوم. رئيس "الموساد" السابق تامير باردو، لم يكن ملتبساً حين طالب بـ"تفوّق السلطة القضائية". فهو يعرف الفرق ما بين هذا وبين "تفوّق القانون". ببساطة، هو قال حقيقة ما يفكر فيه، ما يفكرون فيه.

أتفهم كلياً خوفهم من الحياة في نموذج دولة عبرية فقيرة كـ"جمهورية جلعاد"، لكنني أعتقد أنهم يراهنون رهانات كبيرة جداً. الذين يعتقدون أن نتنياهو سيتوقف يفهمون أيضاً أن هذا يمكن ألا يحدث، ونسقط جميعنا في الهاوية. أما الذين يعتقدون أن السقوط في الهاوية سيسمح لنا ببناء مسار علاجي الآن - ونحن لا نزال بقوتنا - يجب عليهم أن يفهموا أن السقوط قد يقتلنا. ببساطة وحرفياً.

أرفض كلا الرهانَين، ولذلك مصمم على الاستمرار والعمل على مسودات مختلفة من التسوية مقابل الائتلاف والمعارضة أيضاً، ومقابل جزء من المحتجين، وللحقيقة، مقابل كل مَن لديه الاستعداد للمخاطرة وتحمُّل الهجوم، الذي سيبدأ بمجرد الاستعداد لتسوية مع قيادة الإصلاحات القضائية. وفي هذا الإطار، تم تحسين

الكثير من النقاط الواردة في مقترح التسوية. وكما تعلمت من شريكي في صوغ مقترح التسوية، غيورا روزين، أحد مؤسسي قطاع التكنولوجيا العالية الدقة في إسرائيل، فإن المنتوج يتحسن في كل نموذج جديد. وهذا ما يجري الآن.

مثلاً، في قضية تعيين القضاة. أذكر أن اقتراح التسوية هو التعيين بطريقة "سفينة نوح"، وذلك من خلال لجنة تضم 4 أعضاء ائتلاف، و4 أعضاء معارضة، و4 قضاة من المحكمة العليا. وفي كل مرة يتم تعيين قاضيَين، واحد من طرف الائتلاف، والآخر من طرف المعارضة. وبمجرد طرح هذا الاقتراح، يوجد تنازُل عن الأغلبية المطلقة للائتلاف، لمصلحة تعادُل مع الأقلية. تم طرح تخوُّف من حق الفيتو المضاعف لدى رئيسة المحكمة العليا، لا يشجع على الاتفاق مع القضاة. لذلك، اقترحنا طريقة عمل أخرى: كلٌّ من الأطراف يختار لوحده، مرشحه يحصل على ولاية لمدة 5 أعوام في المحكمة العليا. وإن كانت هناك موافقة من طرف أحد أعضاء المحكمة العليا في اللجنة، فيحصل على ولاية 7 أعوام. وإن كانت هناك موافقة عليه من مندوبي القضاة في اللجنة، فيتم تعيينه حتى سن السبعين. ومرة أخرى، يمكن إعادة التركيب كما تريدون.

وهو الأمر نفسه بالنسبة إلى "فقرة التغلب". يقوم اقتراحنا على التفريق بين استئناف الأفراد الذين لحق بهم ضرر بسبب القانون، وبين الاستئناف الجماهيري. بشأن الحالة الأولى ستكون هناك حاجة إلى أغلبية كبيرة جداً (80 عضو كنيست) من أجل التغلب على إلغاء المحكمة العليا، وبذلك تتم حماية حقوق الإنسان من دون أن تتدخل المحكمة العليا في السياسات العامة. ومنذ تمّ إعلان التسوية المقترحة من طرفنا ننتظر اقتراحات تحسّن من الصيغة. بعضها تبنيناه فعلاً، كتشريع قانون يمنع فرض الالتزام بقرار الائتلاف الحكومي خلال التصويت على قضايا دستورية (قوانين أساس وحالات تغلّب).

نحن مستمرون في العمل. وما يفرحني أن هناك غيرنا أيضاً مَن يعمل على مقترحات - في بيت الرئيس وخارجه - وجميعها مقترحات تسوية. في نظري، كل مقترح سيوقف الانجراف إلى الهاوية مبارك. الخسارات الكبيرة التي خسرتها في حياتي علمتني أن النهوض ليس مفهوماً ضمناً بعد السقوط، هناك ضربات لا شفاء منها، حتى بعد 40 عاماً. أتمنى أن تصدقوني من دون حاجة إلى أن نجربها سوياً.

* * *

معاريف: لن تعود إسرائيل إلى ما كانت عليه اجتماعياً و اقتصادياً

بقلم أفرايم غانور

حتى لو انتهت الأزمة السياسية الاجتماعية التي تقسم الشعب والدولة، هذه الأيام، بحل وسط متفق عليه من جانب قسمي الشعب، فإنها ستخلف هنا ندبة عميقة، أليمة ودامية، ليس واضحا إذا كانت ستشفى

بمرور الوقت.

لن تعود هذه لتكون الدولة إياها التي كانت لنا هنا في الـ 75 سنة الأخيرة.

صحيح أنه لم تكن هنا جنة عدن في كل هذه السنوات، ولكن عندما سيبحث المؤرخون وعلماء النفس والاجتماع في الملابسات التي أدت بدولة إسرائيل إلى الوضع المقلق الحالي فإنهم لا بد سيعودون إلى مصادرنا الأولية في الكتب المقدسة التي حذرت من هذه الأوضاع. يخيل أن وضعنا اليوم في بلاد السمن والعسل جيد جداً. في العشرين سنة الأولى للدولة فإن الشعب اليهودي، الذي تجمع هنا بعد الكارثة وألفي سنة منفى، كان منشغلاً في البقاء الاقتصادي والأمني، ما خلق تكافلاً وتضامناً متبادلين، إلى جانب فرحة فقراء حقيقية. فقد اكتفى الناس بالقليل، وعرفوا كيف يستمتعون بما يوجد. ومع الزمن، كلما تطورت الدولة وارتفع مستوى المعيشة بدأ ينشأ هنا التحول الذي حولنا من مجتمع ناجح ومتواضع إلى مجتمع يطارد الحياة الطيبة، والنجاح السريع. أصبحنا مجتمعا لا يثني على الطيب، ويسحق القيم الأساس، ما زاد الكراهية والاستقطاب وفقدان القيم، وزاد أساساً الجريمة. وبدلا من أن يجعل الزمن أخطاء الماضي التي ارتكبت هنا في السنوات الأولى من الدولة تشفى، تحولت شرخاً يستغله جيداُ السياسيون كي يحققوا مرابح سياسية.

من يعتقد أنه عندما تكون الأجواء سامة بهذا القدر يمكن إعادة الواقع إلى الوراء، فإنه مخطئ. فالشرخ والاستقطاب كبيران بحيث لا يمكن الجلوس معاً لأجل الوصول إلى صيغة حل وسط في موضوع الإصلاح القضائي.

الواضح لكل ذي عقل هو أن ما كان هنا حتى إقامة الحكومة الحالية لن يعود لا اجتماعياً ولا اقتصادياً، حتى لو تحقق حل وسط يعطي جواباً للواقع المقلق.

بالطبع لن يكون هناك منتصرون في هذه الأزمة، بل مهزومون فقط، إلى هذا الحد أو ذاك. المهزومون الأوائل سيكونون الحريديم الذين كانوا جزءا مهماً في المحرك الذي دفع إلى تنفيذ التحول في جهاز القضاء لأجل إلغاء مكانة المحكمة العليا.

بالمقابل، فإن من يتحملون العبء الأمني سيكونون مطالبين أكثر من أي وقت مضى أن يروا الحريديم يتجندون للجيش، ويخرجون للعمل، ويعيشون من عملهم. إذا تحقق هنا بالفعل الحل الوسط المنشود، فهذا سيخلق هنا نمط حياة مختلفاً عما عرفناه في السنوات الأخيرة، فيما جهاز القضاء أيضاً سيتغير بقدر معين. في مجالات حياة عديدة سنضطر لنعيد الحساب من جديد، وستضطر الدولة لتتصدى لواقع جديد وهي جريحة ومصابة جدا جراء أحداث الأسابيع الأخيرة. والمؤلم أكثر من أي شيء آخر هو أننا لم نرَ هنا شعباً واحداً موحداً مثلما صلى وأمل الكثيرون، بل سنواصل العيش شعباً من القبائل.

* * *

موقع "N12": في الطريق إلى الكارثة: إسرائيل ستكون ضعيفة اقتصادياً، غير ديمقراطية، وعنيفة داخلياً وخارجياً

بقلم عيران ياشيف

من الممكن أن نتوقع نشوء واقع جديد في الشرق الأوسط كنتيجة مباشرة للانقلاب القضائي. سيتميز هذا الواقع بوجود إسرائيل ضعيفة، لكنها عدوانية، وستكون في توازُن رعب أمام إيران النووية. الآن، هناك حوارات بشأن التشريعات التي تتعلق بالنظام القضائي، ويمكن لهذا السيناريو أن يتغير، ولكن من المهم جداً فهمه في سياق هذه الحوارات.

هذه الديناميكية ممكنة لتطوُّر السيناريو المذكور أعلاه: يؤدي الانقلاب القضائي، حتى لو كان بصيغة مخففة، إلى أضرار اقتصادية وهجرة فئات قوية اقتصادياً. ستتفاقم هذه الأضرار بسبب إضعاف القضاء، وهو ما يؤدي إلى هروب المزيد من المستثمرين، ويتم تحويل جزء كبير من الميزانيات إلى فئات غير منتجة، وبالتالي ستنمو سوق غير قانونية، وحتى جنائية، تؤدي بدورها إلى مزيد من الفساد الحكومي. تدفع هذه الظروف المزيد من الفئات القوية اقتصادياً، وبضمنها التكنولوجيا العالية الدقة، إلى ترك البلد وأخذ مساهمتها المهمة في الناتج والمجتمع والضرائب.

ومن المهم التشديد على أن إسرائيل تتميز بسوق متعددة جداً، وغير موحدة. فيها فئات قوية جداً وضعيفة جداً. مقطورة النمو الأبرز هي قطاع التكنولوجيا العالية الدقة، والذي يساهم في ربع الضرائب لخزينة الدولة. لذلك، فإن التكنولوجيا العالية الدقة هي مساهم مهم جداً للفئات المهمة. وتركها البلد، ولو جزئياً، سينقل السوق إلى مرحلة جديدة. لا أود هنا الدخول في تفاصيل الانهيار الاقتصادي الذي بدأ، وذلك بأنني وزملائي وصّفنا هذا المسار كثيراً خلال الأسابيع الماضية.

ستحول هذه التغييرات القضائية إسرائيل إلى دولة ضعيفة اقتصادياً. الدول الضعيفة تميل إلى العدوانية، وخصوصاً أن قياداتها تعلن وجود أعداء داخليين وخارجيين، بهدف رصّ الصفوف داخل الشعب خلفها، وتحميل الأعداء الداخليين والخارجيين مسؤولية ضعفها وفشل قياداتها. هذه طريقة عمل معروفة لدى الحكومات الشعبوية والقومية. هناك نماذج كثيرة من ذلك، وبصورة خاصة في جنوب أميركا، وروسيا، ودول أفريقيا. تشير نتائج أبحاث على عيّنة من 200 دولة تقريباً إلى أنه توجد علاقة إيجابية ما بين ضعف الدولة وقيامها بمنح غطاء للإرهاب، وتدخّلها في نزاعات عسكرية.

نشرت مجلة "فورين أفيرز" مؤشر "الدول الضعيفة". ونشرت منظمة الـ OECD أيضاً مؤشراً كهذا. الدول

الموجودة في مواقع متقدمة على المؤشر هي دول فاشلة، أما الموجودة في آخر القائمة فهي دول مستقرة. على رأس قائمة المؤشر، الذي يضم 179 دولة، توجد اليمن والصومال وسورية. إسرائيل موجودة الآن في المرتبة 146، كدولة مستقرة. ولكن إذا تحقق السيناريو، فإنها ستصعد سريعاً على سلّم الضعف. ومن الأمثلة على ذلك من الأعوام العشرة الأخيرة: هنغاريا صعدت بسرعة مشابهة من الدرجة 141 إلى الدرجة 133؛ تركيا صعدت من الترتيب 91 إلى 57 خلال 14 عاماً. المشترك بين هذه الدول في الفترات الماضية هو أنها تحولت من وضعية دول ديمقراطية إلى دول مع نظام ديكتاتوري صلب يحكمه قائد واحد قوي شعبوي، يقمع حقوق الأقليات.

العدو الداخلي الأول الذي سيتم الهجوم عليه لدينا هو "عرب إسرائيل". وبحسب التاريخ المتراكم، يمكن توقُّع استمرار الهجوم على النواب العرب والبلدات العربية، بالإضافة إلى قوانين تضيّق عليهم، كقانون القومية وخطوات أكثر حدة، كتقليص حق التصويت للكنيست، بذرائع مختلفة.

سيستمر العدو الخارجي بكونه إيران أساساً. إذا تحولت إسرائيل إلى ضعيفة اقتصادياً، وعدوانية في الوقت نفسه، فإنها ستدفع بإيران إلى تخطّي مكانة دولة عتبة نووية. فعملياً، لن يكون لديها أيّ بديل. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لن يتم منح إسرائيل، الضعيفة وغير الديمقراطية، الضوء الأخضر من الولايات المتحدة للهجوم على إيران، وحتى ليس لضربة استباقية. عملياً، ستتحول إسرائيل إلى حِمل استراتيجي ومشكلة استراتيجية للغرب. وستكون النتيجة توازُن رعب في الشرق الأوسط، بكل ما يتضمنه من مخاطر.

وفي المقابل، هناك في إسرائيل مسار طويل الأمد تتعزز فيه قوة فئات تريد تحويل إسرائيل إلى دولة شريعة. الفئة الأولى هي الحريديم [اليهود المتشددون دينياً] وهي تشكل 12% من مجمل السكان في إسرائيل. الفئة الثانية هي المتدينون القوميون، ولديها حجم مشابه بتقديرات محافظة. تمثيل الفئتين المباشر في الكنيست الآن 32 عضواً، وهو ما يعكس نسبة 25% من المجتمع الذي صوّت للأحزاب الثلاثة ذات الصلة. ومن المتوقع أن يزداد حجمهما الديموغرافي. يكفي النظر إلى معطيات التصويت في القدس، المدينة التي تتنبأ بالمسارات الطويلة المدى في إسرائيل، لفهم كيف سيكون المستقبل غير البعيد: أحزاب حصلت على 56% من أصوات الناخبين في 1 تشرين الثاني 2022.

ستكون إسرائيل أشبه بإيران، دولة لديها موارد طبيعية وبشرية كثيرة، تحولت إلى ديكتاتورية في سنة 1979. لم تتحرر إيران من نظام غير ديمقراطي أو ديني منذ 44 عاماً، جزء كبير من المواطنين النوعيين غادروا، اقتصادها أصبح أضعف أكثر بكثير من القوة الكامنة لديها، وتشغلها الحروب والإرهاب. إيران موجودة في الترتيب الـ 39 بين الدول الضعيفة.

سيتحول هذا السيناريو إلى حقيقي إن لم تحدث تغييرات جدية في المسارات السريعة التي تقوم بها الحكومة لتحويل إسرائيل إلى دولة غير ديمقراطية، بما معناه دولة من دون توازنات بين السلطات الثلاث. إن التخوف من هذه التطورات لن يبقى همّ المواطنين الإسرائيليين فقط، يمكن الاعتقاد أن قيادات الدول الغربية ستعبّر أيضاً عن هذه المخاطر، ويمكن أن يكون رأيها مؤثراً في مرحلة ما. حالياً، لا توجد أيّ إشارة إلى نشاط من طرفها. ونحن مستمرون في طريقنا نحو الكارثة.

* * *

تفجير مجدو: القنبلة المستخدمة تشبه قنابل "حزب الله" ومشاورات أمنية مكثفة

مشاورات أمنية رفيعة المستوى في إسرائيل لم يعلن عن مضمونها، "نتائج أولية من التحقيق في الأحداث" وسط مؤشرات تربط بين هذه المداولات والتفجير الذي وقع أمس، في مجدو.

ترجمة: موقع عرب 48

أعلن وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، أمس الثلاثاء، عن ترؤس مشاورات أمنية مكثفة رفيعة المستوى لم يكشف عن مضمونها، وسط تقارير تشير إلى أن المداولات تمحورت حول التفجير الذي وقع أمس في مجدو، الذي تفرض عليه إسرائيل تعتيما إعلاميا ويحقق فيه الشاباك. وجاء في بيان مقتضب عن وزارة الأمن أن المشاورات تأتي في أعقاب "الأحداث الأخيرة"، دون الكشف عن مضمونها، بشكل استثنائي، وذكر الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أن المداولات تأتي على خلفية التفجير الذي وقع أمس في مجدو و"التتابع المقلق لعمليات التفجير."

وشارك في المشاورات رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هليفي، ورئيس جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك)، رونين بار، ورئيس شعبة العمليات ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، وضباط رفيعون آخرون. واستعرضت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، بحسب البيان المقتضب، "نتائج أولية من التحقيق في الأحداث". وأوعز وزير الأمن في ختام المشاورات باستمرار "جهود ضمان الحياة العادية لمواطني إسرائيل." وذكرت "كان 11" أن الحديث عن "حدث أمني مستمر." وحظرت الرقابة الإسرائيلية النشر حول تفاصيل التفجير الذي طاول مركبة في مفرق مجدو وأصيب فيه شاب من بلدة سالم بجروح وصفت بالخطيرة، وأوكل التحقيق في التفجير للشاباك كما تم فرض التعتيم الإعلامي حول أي تفاصيل من التحقيقات بشأن عملية تفجير المركبة.

"يُذكّر بتفجيرات حزب الله"

وأثار التفجير في مجدو العديد من التساؤلات في إسرائيل خصوصا في ظل التعتيم الإعلامي الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية على كل ما يتعلق بهذا الشأن، رغم التقديرات الأمنية الإسرائيلية التي تشير إلى أن الحديث عن "عملية تفجيرية نفذت على خلفية قومية." وكانت التحقيقات الأولية قد أشارت إلى أن الانفجار ناجم عن تفجير عبوة ناسفة زرعت على جانب الطريق القريب من سجن مجدو، فيما أشار المراسل العسكري لهيئة البث الإسرائيلية ("كان 11") إلى أن القنبلة المستخدمة "غير مسبوقة على الساحة الفلسطينية." وشدد على أن "العبوة الناسفة كانت بمستوى متقدم عن العبوات الناسفة المألوفة"، كما شددت القناة 13 على شدة الانفجار الذي تسببت به العبوة الناسفة، وكررت أن الجيش الإسرائيلي كان يتعرض لمثل هذه العبوات الناسفة خلال سنوات احتلاله لمواقع جنوب لبنان.

وشددت القناة 13 على أن الانفجار في مجدو يشغل نخبة القيادات الأمنية في إسرائيل. بحسب موقع "واللا" الإسرائيلي، تتصاعد المخاوف في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من تفجير العبوة الناسفة قرب مجدو، وقالت كذلك إنه "يُذكّر بانفجارات العبوات الناسفة ضد قوات الأمن الإسرائيلية في لبنان." وأضاف أن إسرائيل شهدت "في الآونة الأخيرة، عدة عمليات ومحاولات لتنفيذ عمليات تفجيرية"، وأشار إلى أن هذه العمليات أظهرت ارتفاع مستوى التطور العلمي والتكنولوجي للمنفذين.

وأشارت صحيفة "هآرتس" إلى أن القنبلة المستخدمة تشبه القنابل التي استخدمها حزب الله لتفجير آليات إسرائيلية في لبنان قبل الانسحاب الإسرائيلي والتي كانت تزرع على جانب الطريق.

ولفت موقع "واللا" إلى العملية التفجيرية المزدوجة في القدس، بالإضافة إلى زرع عبوة ناسفة في حافلة في مستوطنة "بيتار عيليت"، الأسبوع الماضي، التي فر المنفذ بعد زرعها في الحافلة، وحاول تفجيرها عن بعد، ولم تنجح أجهزة الاحتلال الأمنية في العثور عليه.

وفي هذا السياق، قالت القناة 12 الإسرائيلية إن "إسرائيل وجهت رسائل إلى عدد من المنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط"، على حد تعبيرها. وأضافت أن إسرائيل "حذّرت" هذه المنظمات من استغلال حالة "الضعف" الإسرائيلية التي ترافق حطة حكومة نتنياهو لإضعاف جهاز القضاء، لتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية. وقالت إن إسرائيل شددت في هذه الرسائل على أن "الرد على هذه المحاولات سيكون غير متناسب."

* * *

ثلث الإسرائيليين بدأوا بالتخطيط للهجرة إلى الخارج لهذه الأسباب

ترجمة: موقع عربي21

كشف استطلاع رأي نشرته الإذاعة العامة الإسرائيلية، أن قرابة ثلث الإسرائيليين، يفكرون بالهجرة، أو بدأوا في خطوات فعلية من أجل الهجرة من دولة الاحتلال. وأشار الاستطلاع إلى أن جزءا من الإسرائيليين، نصحوا كذلك أبناءهم بالهجرة، بسبب ما قالوا إنه وضع مزعج، باتوا يعيشونه. كما أشار المشاركون في الاستطلاع، إلى أن أحد أسباب الهجرة، التحولات الديمغرافية والأيديولوجيات المخيفة، بعد تصاعد نسبة الحريدين المتدينين بين الإسرائيليين، حتى في حال عدم تمرير خطة إضعاف جهاز القضاء أو تم تمريرها من خلال تسوية. وشارك في الاستطلاع قرابة ألفي إسرائيلي، من خلال نماذج تضمنت العديد من الأسئلة بشأن الأوضاع الحالية، والمستقبل لدولة الاحتلال الإسرائيلي. وفي أحدث المظاهر المقلقة للاحتلال، من مسألة الهجرة من إسرائيل، عبرت أوساط سياسية إسرائيلية، عن قلقها مما شهدته السنوات الأخيرة من انخفاض بنسبة 42% في أعداد المهاجرين اليهود إلى دولة الاحتلال. ما دفع وزير الهجرة والاستيعاب للقيام بزيارة إلى فرنسا من أجل تعزيز وتشجيع الهجرة اليهودية لتعويض النقص الحاصل، مع العلم أن جملة من الصعوبات ما زالت تتحدى المهاجرين اليهود في دولة الاحتلال، أهمها عدم الاندماج في سوق العمل، وتكاليف المعيشة.

وكشفت شيريت أفيتان كوهين، مراسلة صحيفة "إسرائيل اليوم" أنه تمت الموافقة على زيادة الميزانية بمقدار 120 مليون شيكل لبرنامج حكومي لتشجيع هجرة يهود فرنسا في موازنة الدولة. فقد زار وزير الهجرة والاستيعاب عضو الكنيست أوفير سوفير فرنسا؛ بهدف تعزيز وتشجيع هجرة اليهود من هناك إلى إسرائيل.

وأضافت في تقريرها أن "زيارة سوفير لفرنسا توجد في خلفيتها بيانات مقلقة حول انخفاض حاد في الهجرة اليهودية من دول العالم لإسرائيل بنسبة 42% في السنوات الأخيرة، لأن من المشاكل التي تبطئ وتيرة الهجرة تكلفة المعيشة ومشاكل توظيف العمال فيها، وفي حين أن فرنسا لديها سياسة مساعدة متطورة في السنوات الأخيرة، فإن إسرائيل تتعامل بطريقة مختلفة مع مشاكل غلاء المعيشة والإسكان."

* * *

تخوف إسرائيلي من تراجع عمان عن فتح مجالها الجوي أمام طيران الاحتلال

ترجمة: عدنان أبو عامر موقع عربي21

رغم أن قرار سلطان عمان هيثم بن طارق في نهاية شهر شباط/ فبراير بفتح المجال الجوي للسلطنة أمام الطائرات الإسرائيلية رفع التوقعات في أستراليا والفلبين وسنغافورة بتقصير مدى الرحلات الجوية، وما يرتبط بها من ازدهار الأعمال والسياحة نتيجة القدرة على القيام برحلات جوية مباشرة، فإن العاصمة مسقط ما زالت تشهد جدالات صعبة حول القرار.

زعم إيهود يعاري المستشرق اليهودي في "القناة 12"، أن "قرار سلطنة عمان الأخير يسلط الضوء على تاريخ طويل، وإن كان غير معروف إلى حد كبير، من علاقاتها بإسرائيل بدأ بنسجها في البداية بمساعدة الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات في عام 1978، واستمرت بوتيرة متفاوتة حتى زيارة رئيسي الحكومة شمعون بيريز في عام 1996، ثم بنيامين نتنياهو في عام 2018، زمن السلطان الراحل قابوس بن سعيد، الذي كان على وشك التطبيع مع إسرائيل." وأضاف في مقاله أن "وزير الخارجية السابق يوسف بن علوي زار إسرائيل عدة مرات، وبعد وفاة قابوس، وتولي ابن عمه هيثم 69 عامًا السلطة من بعده، تعهد بالمحافظة على سياسته، لكن السلطان الجديد كان لديه بعض التردد فيما إذا كان سيتبع طريق السعودية، ويفتح الأجواء أمام الطائرات الإسرائيلية، ولعلنا نتذكر أن عمان تتمتع بعلاقات جيدة للغاية مع إيران الواقعة عبر مضيق هرمز."

وكشف أن "الضغوط والإيماءات الأمريكية المتسقة، مع التشجيع السعودي الصامت، أدّيا أخيرًا إلى اتخاذ عمان لقرارها، ولكن في نفس الوقت تم اتخاذ خطوات معاكسة تمامًا، فقد غرّد مفتي عمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي 81 عامًا، بـ"المفاجأة"، وأعرب عن دهشته من القرار، وخوفه من توقع خطوات أخرى تجاه إسرائيل، وحدثت خطوة أكثر أهمية عندما صوّت 86 عضوًا من مجلس الشورى الاستشاري على تشديد المقاطعة لمنع أي اتصال مع إسرائيليين." وأشار إلى أن "مؤشرات أخرى شهدتها عمان تؤدي في مجموعها لعكس القرار الرسمي بفتح الأجواء أمام الطيران الإسرائيلي، ومنها أن مدوّنة من عُمان تلقت دعوة لزيارة القدس المحتلة، لكنها ووجهت بإهانات وتجديف، فيما انسحبت شركة الطيران العماني "طيران السلام" من معرض دولي في البحرين احتجاجا على مشاركة إسرائيلية، وأظهرت استطلاعات الرأي أن 84٪ من العمانيين يعارضون التطبيع مع إسرائيل." وختم بالقول إنه "من الواضح أن سلطنة عمان تسير بحذر، وعلى حبل مشدود بتنفيذ قرارها القاضي بفتح أجوائها أمام الطيران الإسرائيلي، تمهيدا للتطبيع معها، لكنها تسعى

للحفاظ على التوازن من خلال التحركات على الجانبين، رغم أنها مرشحة جادة لتوسيع اتفاقيات التطبيع بجانب جارتيها الخليجيتين في الإمارات والبحرين."

* * *

محافظ البنك المركزي: الخطة القضائية تضعف استقلالية المؤسسات الإسرائيلية

محافظ بنك إسرائيل يقول إن " الخطة نفسها متسرعة، ولا يوجد توافق واسع حولها لدى الجمهور. والنتائج في المدى البعيد قد تتمثل بهروب الأدمغة وما شابه، ولذلك من الضروري أن نحافظ على قوة واستقلالية المحكمة العليا"

ترجمة: موقع عرب 48

انتقد محافظ البنك المركزي الإسرائيلي، بروفيسور أمير يارون، خطة الحكومة الإسرائيلية لإضعاف جهاز القضاء وتسريع تشريعات قوانين الخطة. وقال يارون لشبكة CNN اليوم، الأربعاء، إن "التغييرات في الإصلاح القضائي حتى الآن بإمكانها إضعاف استقلالية المؤسسات في إسرائيل. والخطوة نفسها متسرعة، ولا يوجد توافق واسع حولها لدى الجمهور."

وجاءت أقوال يارون خلال برنامج خصصته CNN لخطة إضعاف جهاز القضاء التي تدفعها الحكومة الإسرائيلية. ولم يعبر يارون عن موقفه الشخصي حول خطة الحكومة، وإنما استعرض مخاوف قدمتها له هيئات دولية وشركات تدريج الائتمان.

وحول التخوف من تراجع الاستثمارات في إسرائيل بسبب الخطة القضائية، قال يارون إنه "سمعنا قادة في صناعة الهايتك يقولون إن المستثمرين قد لا يأتون، وقال قسم منهم إنهم ربما ينقلون أعمالهم إلى مكان آخر." وأضاف أن "النتائج في المدى البعيد قد تتمثل بهروب الأدمغة وما شابه. وينبغي العناية بهذا بحذر وشفافية. وتوجد لذلك تبعات كبيرة، ولذلك من الضروري أن نحافظ على قوة واستقلالية المحكمة العليا بواسطة تنفيذ التغييرات بتوافق واسع." وقال يارون في إجابته على سؤال حول ما إذا كان يخشى من تراجع استقلالية بنك إسرائيل إثر تشريعات الخطة القضائية، إنه "لا يمكنني أن أكون أكثر وضوحا من هذا: استقلالية المحافظ، واستقلالية البنك المركزي، ذات أهمية بالغة جدا للاقتصاد."

وشدد على أن "أي دولة قلّصت استقلالية البنك عانت من تبعات سلبية على الاقتصاد. وأنا مؤمن بأن قياداتنا وصناع القرار يدركون هذا، ولذلك لن يقودوا نحو مسّ باستقلالية البنك. وأعلن رئيس الحكومة ووزير المالية فورا بعد طرح هذه المواضيع على جدول الأعمال، أن استقلالية البنك ستستمر."

وألمح يارون إلى أن ستكون هناك ضرورة لرفع الفائدة مرات أخرى في إسرائيل لمنع ارتفاع التضخم. وقال إنه "سيكون مؤلما قليلا أن نعيد التضخم إلى غايته. ونتوقع أن تستمر الفائدة بالارتفاع حول العالم، وأن تبقى مرتفعة لفترة أطول." وتابع يارون أن "العمل على إعادة التضخم إلى مكانه مؤلم. وهذا ألم مباشر أكثر في إسرائيل، لأن قروض الإسكان مربطة بشكل مباشر بفائدة بنك إسرائيل" في إشارة إلى أن أقساط تسديد هذه القروض سترتفع بسبب رفع الفائدة.

من الجهة الأخرى، امتدح يارون الحكومة على إثر مصادقتها على "ميزانية متوازنة"، وقال إنها لا تزيد الإنفاق بشكل حاد، وتوقع أن الاقتصاد الإسرائيلي سينمو بنسبة 3% في العام الحالي، وعبر عن أمله بأنه في السنوات المقبلة ستعود نسبة النمو إلى 3.5% سنويا مثلما كانت هذه النسبة قبل الأزمة.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيل تعرب عن إحباطها بسبب منع وفد من حضور حدث للأمم المتحدة في السعودية

فشلت الرياض في إصدار تأشيرات لسكان كفركما، وهي بلدة مسلمة شركسية تم اختيارها كـ"قرية سياحية" عالمية؛ وزارة السياحة تتهم الأمم المتحدة بالفشل في تلبية المعايير الخاصة بها

رفضت المملكة السعودية إصدار تأشيرات لوفد إسرائيلي للمشاركة في حدث للأمم المتحدة لتكريم الأماكن التي تم اختيارها كأفضل الوجهات السياحية الريفية في العالم لعام 2022، مما أثار ردود فعل محبطة من المسؤولين الإسرائيليين يوم الأحد. وكان الوفد يمثل بلدة كفر كما الشركسية في منطقة الجليل شمال إسرائيل، والتي تم اختيارها في ديسمبر كـ"قرية سياحية" دولية من قبل منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.(UNWTO) وتم اختيار البلدة، التي يبلغ عدد سكانها 3500 نسمة، من بين 32 قرية من 22 دولة بما في ذلك المغرب وإيطاليا والأردن والمكسيك وبيرو وغيرها. وأقيم حفل توزيع الجوائز للقرى الفائزة يومي الأحد والاثنين في العُلا بالمملكة السعودية – والتي كانت أيضًا على قائمة الأمم المتحدة.

يوم الأحد، ذكر موقع "بلومبرج" أن الوفد لم يحصل على تأشيرة دخول، مشيرة إلى أن الطريق إلى تطبيع محتمل للعلاقات مع المملكة لا يزال طويلًا ومعقدًا. ولا توجد علاقات دبلوماسية رسمية بين إسرائيل والسعودية، على الرغم من تحسن العلاقات في السنوات الأخيرة، حيث سمحت الرياض للطائرات الإسرائيلية بالمرور عبر مجالها الجوي، وسعت حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو علنا إلى التوصل إلى

اتفاق تطبيع مع المملكة. وذكر التقرير، الذي استشهد بأشخاص لم يكشف عن أسمائهم على دراية بالموضوع، إن التأشيرات رُفضت "على الرغم من نداء من الأمم المتحدة للمعاملة المتساوية للدول الأعضاء وإنفاق السعوديون للمليارات ليصبحوا لاعبا رئيسيا في قطاع السياحة." وأضاف التقرير أن وزارة الخارجية حثت في وقت سابق من هذا الشهر منظمة السياحة العالمية على ضمان إصدار التأشيرات، وأرسلت الأمم المتحدة الأسبوع الماضي خطابا يضغط على وزارة السياحة في الرياض بشأن هذه المسألة، دون جدوى على ما يبدو. ورفضت منظمة السياحة العالمية ووزارة الخارجية السعودية التعليق.

وأكدت وزارة السياحة ورئيس بلدية كفر كما رفض التأشيرة في وقت لاحق الأحد. ونقل موقع "والا" الإخباري عن رئيس البلدية زكريا نابسو قوله: "كانت هناك توقعات كبيرة قبل الحدث ومن المحبط أننا منعنا من المشاركة فيه." وأعربت وزارة السياحة عن أسفها لفشل الجهود المبذولة لتسهيل الحصول على تأشيرة، مضيفة: "تدعو إسرائيل منظمة السياحة العالمية وهيئات الأمم المتحدة إلى الحفاظ على إرشادات الأمم المتحدة، بما في ذلك المعاملة المتساوية في ضمان مشاركة الدول في فعاليات المنظمة."في هذه الحالة، فشلت منظمة السياحة العالمية في تلبية هذه المعايير، وهو أمر مؤسف."

وكفر كما، الواقعة في الجليل السفلي على طول الطريق بين جبل الطور وبحيرة طبرية، هي واحدة من بلدتين شركسيتين فقط في إسرائيل، وتسكنها الأقلية الناطقة بالعربية منذ أكثر من 150 عاما. وسكانها، إلى جانب سكان بلدة الريحانية الشركسية شمال صفد، هم من نسل القبائل الشركسية من منطقة شمال القوقاز، المطلة على البحر الأسود. وتم توطينهم في منطقة الجليل في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر من قبل الإمبراطورية العثمانية بعد القتل الجماعي وطرد الشركس خلال ما يقارب من 100 عام من الحرب الروسية الشركسية.

ودعمت وزارة السياحة سلسلة من الترميمات في كفر كما على مر السنين للمساعدة في الحفاظ على تراثها وللمساعدة في جذب السياح بأعداد أكبر. وتحوي القرية متحف الثقافة الشركسية، وقد عملت السلطات المحلية للحفاظ على هندستها المعمارية الأصلية والمميزة. وكشفت الحفريات الأثرية في المنطقة عن بقايا مستوطنين مسيحيين أقدم بكثير، بما في ذلك كنيسة عمرها 1300 عام. وتشمل المعالم السياحية في القرية الجولات المصحوبة بمرشدين وورشة عمل لصنع الجبن والمطاعم التي تقدم المأكولات الشركسية الفريدة وعرض صوت وضوء ليلي للزوار.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: عناصر شرطة سريون يتسللون إلى الاحتجاجات المناهضة للإصلاح في تل أبيب والقدس

قال محامي للحقوق المدنية إن الممارسة غير مناسبة للتجمعات غير العنيفة؛ مصدر في الشرطة يقول لصحيفة "هآرتس" أن الممارسة تهدف إلى تحديد مزاج الجماهير وحمايتهم من الهجمات"

أفادت صحيفة "هآرتس" يوم الثلاثاء أن ضباط شرطة سريين يتسللون إلى المظاهرات ضد الإصلاح الحكومي في تل أبيب والقدس لجمع معلومات حول المشاركين في المظاهرات. الاحتجاجات الجماهيرية ضد خطط الحكومة المثيرة للجدل لإعادة تشكيل النظام القضائي بشكل يضعف صلاحياته لضبط القيادة السياسية مستمرة منذ 10 أسابيع. ووفقا لتقرير "هآرتس"، يقوم الضباط السريين بنقل المعلومات عن المتظاهرين مباشرة، بدلا من مجرد المراقبة. وقال مصدر في الشرطة لم يذكر اسمه للصحيفة أنه تم نشر الضباط بين المتظاهرين لمعرفة مزاج المتجمعين، وكذلك لحمايتهم من الهجمات. وبينما وقعت عدة حوادث عنف ضد المتظاهرين في جميع أنحاء البلاد، لم ترد أي تقارير عن إحباطها أو وقفها من قبل ضابط شرطة سري مدسوس بين المتظاهرين.

وذكر تقرير "هآرتس" إن المتظاهرين في القدس لاحظوا الأسبوع الماضي وجود ضابط سري في وسطهم، يحمل العلم الوطني، وهو رمز لحركة الاحتجاج. وكان الشرطي قد شارك في مظاهرة في وقت سابق من اليوم، حيث بدا عليه بوضوح كونه ضابطا، قبل حضور الاحتجاج الثاني في محاولة للاندماج مع الحشد. وذكر التقرير أن الحشد في مظاهرة الأسبوع الماضي في تل أبيب أيضا كشفوا ما اعتقدوا أنه ضابط شرطة "متسلل." وفي كلتا الحالتين، رفض ضباط الشرطة المزعومون التعريف عن أنفسهم – بموجب إجراءات الشرطة، يُسمح للضابط بالحفاظ على السرية إذا كان هناك خطر على السلامة أو إذا كان ذلك قد يؤثر على فرصهم في إجراء الاعتقالات. وعندما طلبت صحيفة "هآرتس" من الشرطة التعليق، قالت الشرطة الإسرائيلية في بيان عام إنها تستخدم ضباطًا علنيين وسريين لمحاربة الجريمة والحفاظ على النظام العام وحركة المرور. لكن قالت آن سوسيو من جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل للصحيفة إن ممارسة استخدام ضباط الشرطة السريين لم تكن مناسبة للتجمعات السلمية، التي شهدت اشتباكات صغيرة فقط بين المتظاهرين وعناصر الشرطة، مع إتهام كلا الطرفان الآخر بإثارة الاشتباك. وأضافت: "حتى لو كانت هناك حالات استثنائية للغاية تبرر استخدام ضباط شرطة سريين، فمن الواضح أن هذا الأسلوب، الذي يستخدم عادة للتعامل مع الجرائم الخطيرة، غير مناسب للتعامل مع المظاهرات غير العنيفة." وقد اختلف وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير مع الشرطة الإسرائيلية مؤخرًا حول الرد على الاحتجاجات الحاشدة في انحاء البلاد ضد خطط الحكومة لتقيد نظام القضاء، حيث أمر الوزير عناصر الشرطة باتخاذ إجراءات أكثر عدوانية ضد المتظاهرين، الذين وصفهم بـ"الفوضويين."

وأفادت أخبار القناة 12 أن بن غفير أو مساعديه اتصلوا في عدة مناسبات بقادة الشرطة الخاضعين لمفوض الشرطة كوبي شبتاي أثناء العمليات، متجاوزين التسلسل القيادي العادي. ووفقا للعديد من الوكالات الإخبارية، أثناء قيام المتظاهرين بإغلاق الطرق والشوارع السريعة يوم الخميس، أجرى بن غفير أو مساعدوه عددًا من الاتصالات لقادة الشرطة في الميدان للضغط عليهم بشأن عدد الغرامات التي تم تسليمها أو ما إذا كانوا قد فتحوا الطرق بعد. وبحسب ما ورد، اشتكى الضباط إلى شبتاي وآخرين من أنهم عالقون بين واجباتهم وطلبات بن غفير، والتي لا تتوافق دائمًا.

في الأسبوع الماضي، حاول بن غفير عزل قائد شرطة تل أبيب عامي إيشد بعد انتقاداته بأن عناصر الشرطة يعاملون المتظاهرين بلطف مفرط ويسمحون لهم بإغلاق الطرق وطريق أيالون السريع. وتم تجميد هذا القرار من قبل المستشارة القضائية غالي باهراف-ميارا، مما أدى الى تصادم بين المستشارة القضائية ووزير الشرطة اليميني المتطرف.

في وقت سابق من هذا الشهر، استخدمت الشرطة القنابل الصوتية وخراطيم المياه ضد المتظاهرين الذين أغلقوا تقاطع طرق رئيسي في تل أبيب خلال "يوم الاضطراب" في الأول من مارس. وتم استجواب عدد من ضباط الشرطة من قبل إدارة التحقيقات الداخلية بالشرطة بشأن قراراتهم بإلقاء قنابل الصوت بين المتظاهرين. ومع ذلك، لم تشهد المظاهرات العداء بين المتظاهرين وعناصر الشرطة في الميدان – في حين أن بعض الهتافات في الاحتجاجات تهاجم وزير الشرطة القومي المتطرف، وصفت هتافات أخرى الضباط بأنهم "إخوة"، مع قيام بعض المتظاهرين بتوزيع الزهور على عناصر الشرطة العاملين .

* * *

i24news : خاص/ "الصين هي المستقبل": قصة الجامعة الصينية في إسرائيل حيث يتحدث الجميع فيها الماندرين

تجربة فريدة ومميزة لجامعة الصينية في قلب إسرائيل يدرس بها طلاب إسرائيليون وصينيون إدارة الأعمال ويدرسون اللغة الصينية

اطلب العلم ولو في الصين قال قدامى العرب، عند رؤيتك لمشاهد الزخارف الصينية هذه تعتقد أنك في الصين، لكن الحقيقة تقول إنها من مدينة بيتخ تكفا الواقعة شرق تل ابيب، والتي يقع فيها مقر جامعة الصين العالمية في إسرائيل .

نائب الرئيس للعمليات والمدير العام لجامعة الصين الدولية في إسرائيل نتنئيل فاكنن :"هي مؤسسة تابعة لجامعة الأعمال والاقتصاد الدولية من الصين .UIBE- تم فتح فرع في إسرائيل وأنشأ هذا من أجل السماح

للطلاب الإسرائيليين والأجانب أيضًا لفهم عميق واعتراف حقيقي بما هي الصين؟ كيف تمارس الأعمال التجارية في الصين؟ كيف نفهم الصين؟ كيف تعمل مع الصين؟ تستند الفكرة كلها أساسًا إلى أربع نقاط مهمة ."وتابع فاكنن :"النقطة الأولى؛ نصف هيئة التدريس الأكاديمية في UIBE إسرائيل هم أساتذة صينيون قادمون من UIBE للتدريس هنا. النصف الآخر هم أساتذة اسرائيليون محليون . مع الوقت، يكون لدى الطلاب القدرة على فهم كلا الجانبين من العالم، سواء وجهات النظر الغربية الإسرائيلية أو وجهات النظر الشرقية الصينية للعالم، في أي موضوع في أي تخصص ."أما النقطة الثانية؛ هي أن جميع الطلاب يدرسون الاتصال الأساسي. ويدرسون اللغة الصينية. بحلول نهاية اللقب، يكتسب جميع الطلاب قدرات لغوية ومهارات لإدارة حياتهم اليومية، والقيام بالأعمال التجارية، وإجراء المفاوضات، والتواصل، وإجراء البحوث، وبذلك يستخدمون اللغة الصينية في إدارة حياتهم ."

وتابع :"الدراسة تشمل زيارة الى الصين ، ويعلق فاكنن :"النقطة الثالثة؛ هي التعلم من المجال نفسه. نرسل طلابنا مرتين إلى الصين، المرة الاولى لفصل دراسي صيفي مكثف بنهاية السنة الأولى، والمرة الثانية لفصل دراسي كامل في الفصل الشتوي من السنة الثالثة من الدراسات. في هذين الفصلين الدراسيين، يقوم الطلاب أولاً بتعزيز قدراتهم في اللغة الصينية ومن ناحية أخرى التدريب في الشركات الصينية التي ستسمح لهم بفهم كيفية عمل الصين من الداخل. كيف تدار بيئة الأعمال في الصين ويقدم معرفة أفضل عن الصين وما معنى الشركة الشرقية الغربية، أو إذا تحدثنا بشكل خاص عن شركة الصين ."

وعن العلاقات بين الطلاب القادمين من الصين والإسرائيليين يوضح فاكنن :"النقطة الرابعة؛ تتعلق باندماج الطلاب. يتواصلون معا بصورة فعالة، نصف الطلاب إسرائيليون محليون ونصفهم الآخر صينيون قادمين من الصين. يجلسون في نفس الفصل، ويدرسون معًا، ويقيمون روابط وعلاقات بصورة متواصلة. نحاول السماح لطلابنا بمواصلة القيام بذلك ومنحهم الأدوات العملية للقيام بذلك وفهم الخلفيات من خلال طرق مختلفة ."

يدرس عشرات الإسرائيليين في الجامعة ومثلهم قدموا من الصين للدراسة في كليات التجارة... بينما يدرس مئات اخرون اللغة الصينية في دورات مسائية، في اطر ما يوصف بهرولة الاسرائيليين على تعلم اللغة الصينية اعتقادا منهم انها أحد مفاتيح النجاح في عالم التجارة العالمي الحديث .

الطالبة الإسرائيلية ليئات (24 عاما) قالت "اخترت القدوم إلى هذه الجامعة الخاصة لأنني أعتقد أن الصين هي المستقبل وأعتقد أن تعلم اللغة الصينية مهم للغاية. أعتقد أيضًا أنه يمكننا القيام بالكثير من الأعمال الجيدة مع الصين. وبصفتنا الجيل الجديد، يمكننا أن نكون أولئك الذين يجعلون هذا الاتصال بين إسرائيل والصين لمساعدة بعضنا البعض على فهم أفضل لمعرفة ثقافة بعضنا البعض ومعرفة كيفية القيام بالأعمال

التجارية وكيفية التعامل معها بطرق مختلفة. كما أن حقيقة هذه الجامعة الجديدة مهمة للغاية لأن لديك الكثير من القوة للقيام بالكثير من الأمور، وكل ما تقوله يعني شيئًا ما، ويأخذ الناس كل ما تقوله على محمل الجد ويهتمون بما تعتقده. لديك هنا فرصة هائلة حقًا لتعلم كل شيء، وإعطاء وجهة نظرك الخاصة، ويتم تشكيل هذه الجامعة على أن تكون جامعة جيدة حقًا ومعروفة جدًا. في الأساس، أنا مهتم جدًا بخوض الخطوة التالية لأن لدينا مخططان للذهاب إلى الصين، واحد للدراسة الصيفية والآخر لفصل دراسي كامل. أعتقد أننا جميعًا متحمسون جدًا لما هو قادم ."

المندرينية الصينية هي لغة رئيسة الى جانب العبرية والانجليزية في الجامعة

يانغ شون (20 سنة) طالب مبتعث من الصين تحدث عن تجربته بالعيش في إسرائيل مشيدا بالحياة والثقافة في إسرائيل وطبيعة تضاريس البلاد التي يحبها لكن ما يشده أكثر هو رغبته بتعلم الثقافة الإسرائيلية وقال:" أعتقد انه يمكنني التعرف على ثقافتهم. إنها مختلفة تمامًا عن ثقافتنا الصينية التقليدية أو حتى الثقافة الشرقية. يمكنني أن أكتسب حجمًا من الثقافة العربية والغربية معا.والجامعة هي الأولى التي أقامتها الصين في دولة متقدمة وهي استراتيجية بين دول الشرق والغرب. لدينا أيضًا معلمين وموارد تعليمية جيدة جدًا هنا. سيتم متابعة المشروع وآمل أن يدرس المزيد والمزيد من الطلاب هنا لسد الفجوة بين إسرائيل والصين ."فكرة الجامعة قائمة على اعداد الطلاب لمستقبل التجارة بين البلدين على أساس شراكة طويلة الأمد، في حدود ما تسمح بها شريكة إسرائيل الأولى الولايات المتحدة الأمريكية

الطالبة اسرائيلية شاكيد (23 عاما) تعلق على اختيارها الدراسة في الجامعة :"اخترت الدراسة في هذه الجامعة لأنني أعتقد أن الصين تمتلك مستوى متقدم في مجال الأعمال وآفاق مستقبلية .كان بإمكاني اختيار الذهاب إلى جامعات مختلفة، لكن هنا يوجد شيء مميز لأنك تدرس الأعمال التجارية والصينية في نفس الوقت. أعتقد أن هذا المزيج يحتوي على كل شيء. كما يمكننا الذهاب بالرحلات إلى الصين إلى Zhongguo وهي الصين باللغة الصينية وأنا أعرف القليل من اللغة الصينية لذلك هذا جيد .وأضافت :"ايضاً ندرس مع الصينيين وهو أمر مذهل لأنني أستطيع ممارسة لغتي الصينية والتحدث والتعرف على الكثير من الناس وممارسة الصينيه معهم. حتى أنني شاركت في مسابقة نظمت من قبل الشركة الصينية CSAP وفزت بها وانتقلت الى مرحلة متقدمة والآن بعد أسبوعين سأسافر إلى الصين. حدث كل هذا بفضل هذه الجامعة، لديك الكثير من الفرص التي لا تتوفر في أي جامعة أخرى. أعتقد أيضًا أنها مغامرة رائعة، هنا يوجد أناس مذهلون، مكان رائع وسيكون لديك الكثير من المرح هنا ."

الصين تمثل ثاني أكبر شريك تجاري لإسرائيل بصادرات تجاوزت قيمتها عشر مليارات دولار امريكي في العام المنصرم، بينما تمثل الصين ذات المليار ونصف شخص سوقا واعداً للتكنولوجيا الإسرائيلية .

المحاضر الإسرائيلي اورين باشان يقول :"في العقود الماضية شهد الاقتصاد الصيني نمواً سريعاً، كما نعلم جميعًا، نقلت العديد من الشركات خطوط إنتاجها إلى الصين، التي أصبحت تمتلك أعظم الخبراء في العالم. لأجل النجاح في عالم الأعمال اليوم يجب أن نفهم كيفية التعامل مع الشركات الصينية. ونفخر بالقول إن جامعتنا هي الجامعة الوحيدة التي تستخدم لغة الأعمال الصينية بلغة غَربِية بشكل مباشر. وحقيقة أن طلابنا يتلقون أفضل المحاضرات، ما يمنحهم ميزة خاصة في مجال الأعمال اليوم ."

تالو فون - بروفيسور مبتعث من الصين يقول حول تجربته في التدريس في إسرائيل: "لقد جئت من جامعة اقتصاديات الأعمال الوطنية في بكين. أنا برفقة أستاذ اخر لتعليم طلابنا ثلاث صفات تسويقية. أنا الأستاذ الثاني القادم منUIBE ، والآخر هو الأستاذ جون، نائب رئيسنا. أنا أول رئيس يقف هنا لتعليم طلابنا الإسرائيليين. بدأت بالتدريس منذ ثلاثة أسابيع كانت الاجواء هنا في الفصل مختلفة تمامًا عن الصين. هناك نقاش انفعالي أكثر وهناك احتمال أكبر لإشراك الأساتذة بالنقاش .بطريقة ما لا أعرف من أين هذه الانفعالية لأن هناك اختلافًا كبيرًا عن طلابنا. لدينا أيضًا مثل أربعين طالب تبادل من الصين من UIBE سانغ تونغ.
يمكننا أن نرى الاختلاف الكلي في الأفعال، فإن الصينيين هادئون بعض الشيء ولا يأبهون الى الانخراط في تلك المحادثات. هم أكثر عرضة لطرح الأسئلة لهم بعد الفصل وليس أثناء الفصل. هذا النوع من الاستنتاجات يجعلني أفكر في سبب اختلاف إسرائيل تمامًا في أنظمتها التعليمية. طلابنا مختلفون تمامًا في أنظمتهم التعليمية ."

* * *

"مسار جديد" دفع الإمارات لإلغاء صفقة أسلحة مع الاحتلال.. ما هو؟

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

تواصلت التسريبات الإسرائيلية التي تكشف عن تفاصيل الصفقة الأمنية التي تم التخطيط لها بين الإمارات ودولة الاحتلال، وقد تم تجميدها، وهي شراء أنظمة الكشف والاعتراض، ورغم أن وقف شراء هذه الأسلحة مرتبط بالفعل بحكومة بنيامين نتنياهو، لكنه يأتي أيضًا على خلفية الاتفاقية بين السعودية وإيران، ومن المتوقع أن الأمر سينطبق أيضا على التعاون الأمني بين إسرائيل والإمارات، الذي سيتوقف جزء منه.

نير دفوري المراسل العسكري **للقناة 12**، أكد أن "تجميد الإمارات لصفقات شراء الأسلحة الإسرائيلية يبدو أنه بداية لأزمة بينهما، عقب سنوات من العلاقات الرسمية وغير الرسمية التي نشأت بين الإمارات الخليجية وإسرائيل، وعلى الأقل فإن جزءا مما تم بناؤه أصبح الآن في خطر، مع التأكيد على أن الإمارات لا تزال توقع سلسلة طويلة من اتفاقات التعاون مع إسرائيل المستمرة حتى هذه اللحظة." وأضاف في تقريره أن "الإمارات

قررت تجميد مشتريات عسكرية معينة فقط في المستقبل، لأنهم يعتزمون المراقبة من الخطوط الجانبية في أي اتجاه تتحرك الحكومة الإسرائيلية قبل أن يتخذوا قرارًا نهائياً، مع العلم أنه فور اقتحام إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى بعد أيام معدودة من الانتخابات الإسرائيلية، ألغت الإمارات زيارة نتنياهو للبلاد، ومنذ ذلك الوقت بدأ التدهور في العلاقات إلى حد كبير، ومع ذلك، وعلى خلفية كل هذا، من المهم الإشارة إلى الاتفاقية الموقعة بين السعودية وإيران." وأشار إلى أنه "عقب اقتراب السعوديين من إيران بعد خيبة أملهم من الأمريكيين، فإن الإمارات تدرك أن هناك اتجاهاً مختلفاً يبدأ في المنطقة، وهذا التغيير قد يدفعها أيضاً لإعادة حساب مسارها، لأنه حتى قبل اتفاق التطبيع كانت هناك علاقة بين إسرائيل والإمارات قائمة على التعاون الأمني، خاصة وأن إسرائيل تمارس سياستها الدبلوماسية في أماكن كثيرة في العالم تحت قيادة جهاز الموساد، وأحيانًا وزارتي الخارجية والحرب، فعادة ما يبدأ بالتعاون على أساس المصالح الأمنية، ثم يتطور لعلاقات رسمية، وهذا هو الحال مع الإمارات."

وأصبح التعاون الأمني الإماراتي الإسرائيلي رسميًا مع توقيع اتفاقات التطبيع، وبات واسع النطاق، حيث يزود الاحتلال دولة الإمارات بأنظمة الدفاع والهجوم السيبراني، بجانب أنظمة دفاع جوي تحمي حقول الغاز والنفط من الطائرات بدون طيار وصواريخ كروز، مما يسمح له ببناء تحالف إقليمي ضد إيران، يتكون أساسا من الدول الخليجية التي لا ترى إسرائيل عدوّا، وفي نفس الوقت لا تريد لإيران الحصول على قدرات نووية.

وبلغ هذا التحالف ذروته في عهد بيني غانتس وزيرا للحرب، وفي إطاره، أنشأت دولة الاحتلال، بدعم أمريكي، تحالفًا تكتشف فيه كل دولة، بمن فيها الإمارات، تهديدا أمنيا، وتحذر باقي الدول من جهة أخرى، حيث يتم اعتراض الطائرات بدون طيار المنطلقة من اتجاه إيران.

* * *

عنصرية إسرائيلية جديدة.. مطالبات بإنزال فلسطيني48 من الحافلات العامة

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

ما تلبث السلوكيات العنصرية الصادرة عن قادة دولة الاحتلال تختفي حتى تعاود الظهور من جديد، في ضوء ما تحظى به حاليا من غطاء سياسي وحكومي رسمي، وآخرها ما أعلنه مائير روبنشتاين رئيس بلدية مدينة بيتار عيليت حين أمر بإنزال الركاب من فلسطينيي48، "حتى لو كانت لديهم بطاقة هوية زرقاء إسرائيلية"، ورغم أن الشرطة ووزارة الحرب اتصلت به بعد هذه الخطوة العنصرية، فإنه أمر باستمرار العمل بها.

شلومي هيلر مراسل موقع" واللا "نقل عن روبنشتاين أنه "أمر الركاب العرب من فلسطينيي48 بالنزول من حافلات المدينة، بزعم أن الأمر يتعلق بعدم السماح لمن يحملون بطاقة هوية زرقاء بالسفر في الحافلات أيضًا، مع العلم أن الجهات الأمنية اتصلت به عقب سلوكه هذا، لكنه أعطى أوامره بالاستمرار في ذلك، وإذا

حصلت هناك مشاكل يجب عليهم الاتصال بي، ولنرَ حينها هؤلاء الحمقى." وأضاف في تقريره أن "الفلسطيني الذي لا يحمل بطاقة هوية مقيم في إسرائيل لا يمكنه دخول المدينة إلا إذا كان لديه تصريح دخول من الجيش، ولكن إذا دخل في حافلة، وأوقفته إدارة الأمن، فإن وزارة الأمن والشرطة يوبخوننا، لكن الشرطة في المدينة رفضت الرد على هذا الحديث." وأكد أنه "منذ أكثر من عام، ألقت الشرطة القبض على روبنشتاين للاشتباه بتورطه في مقتل أحد اليهود في القدس عام 1990، وكان تورطه في جريمة القتل أنه تنكر بزي فتاة من أجل إغواء أدري، وكان حاضرًا في مسرح الجريمة."

تأتي الخطوة الجديدة ضمن سلسلة خطوات فاشية بالتزامن مع تشكيل اليمين الإسرائيلي لحكومته الأكثر فاشية في تاريخ الاحتلال، حيث تصاعدت التهديدات الموجهة ضد فلسطيني 48، بزعم أنهم يشكلون عنصرا أساسيا في المخاطر التي يواجهها الاحتلال، وأن جزءًا منهم ينخرطون في العديد من الأعمال العدائية، بما فيها الهجمات المسلحة.

أجواء العنصرية والكراهية الإسرائيلية تجاه فلسطينيي48 لا تقتصر على السجال السياسي، بل تنتقل لمجالات الفن والثقافة والرياضة، وما تشهده الملاعب الكروية من تبادل اتهامات وإطلاق شتائم تعكس صراعاتهم الداخلية، ليس بالضرورة انطلاقا من الخلافات السياسية فقط، بل بسبب الانتماءات القطاعية والقومية. وتدرك الأوساط الإسرائيلية أنه لا يمكن تجاهل انتشار مظاهر الكراهية ضد فلسطينيي48، خاصة أنها باتت تصل لوسائل التواصل الاجتماعي، مع العلم أن العنصرية الإسرائيلية المتسعة يوما بعد يوم، تأخذ أشكالا من التحريض على الكراهية بين الإسرائيليين أنفسهم، واندلاع العنف ضد فلسطينيي48، وسط غياب القيادة السياسية الإسرائيلية التي تشجع الكراهية والعنف والتحريض، وليس كبح جماحها .

* * *

نتنياهو يمنع وزراءه من زيارة واشنطن في ظل تأخر دعوته للبيت الأبيض

نتنياهو يصدر تعليمات لوزرائه بالامتناع عن زيارة الولايات المتحدة، في ظل تأخر البيت الأبيض بتوجيه دعوة رسمية لرئيس الحكومة الإسرائيلية لزيارة واشنطن والاجتماع بالرئيس بايدن.

ترجمة: موقع عرب 48

يمنع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الوزراء في حكومته من إجراء زيارات رسمية إلى الولايات المتحدة الأميركية، في ظل تأخر دعوته من قبل البيت الأبيض للاجتماع بالرئيس الأميركي، جو بايدن، الأمر الذي يدفع نتنياهو إلى الانشغال في جولة خارجية في العواصم الأوروبية. جاء ذلك بحسب ما أوردت القناة 12 الإسرائيلية، مساء الثلاثاء، وأفادت بأن نتنياهو منع وزراء في حكومته من زيارة واشنطن، بعد أن أعربوا عن اهتمامهم بالسفر إلى الولايات المتحدة لعقد اجتماعات رسمية مع نظرائهم في إدارة بايدن. والتعليمات

التي أصدرها نتنياهو لوزرائه هي أنه "طالما أنني لم أجر زيارة إلى هناك، فلن يفعل أحد ذلك"، وأوضحت القناة أن الوزراء الذين يعتزمون الزيارة، على غرار وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، لن يجتمعوا بمسؤولين أميركيين.

وبحسب القناة فإنه حتى قبل أن تعلن إدارة الرئيس الأميركي أن أيا من المسؤولين الأميركيين، بما في ذلك أعضاء في الكونغرس، لن يجتمعوا بسموتريتش في ظل تصريحاته التحريضية بشأن حوارة، كان الأخير قد تلقى تعليمات من نتنياهو بالامتناع عن عقد اجتماعات رسمية خلال زيارته هناك. ونقلت القناة عن مصدر مطلع قوله إن "وصول أي من الوزراء إلى الولايات المتحدة سيبرز مسألة عدم دعوة نتنياهو إلى هناك، لذلك هذه هي التعليمات التي تم توجيهها للوزراء من قبل رئيس الحكومة، باستثناء رون ديرمر الذي يعمل كمبعوث خاص لنتنياهو." وقالت القناة 12 إن نتنياهو كان يتوقع أن يتلقى دعوة رسمية من البيت الأبيض، بعد مرور أكثر من شهرين على تشكيل الحكومة، على غرار رئيس الحكومة السابق، نفتالي بينيت، الذي تولى المنصب في حزيران/ يونيو 2021 وزار البيت الأبيض في آب/ أغسطس من ذلك العام ذاته.

ووصف التقرير الامتناع الأميركي عن دعوة نتنياهو لزيارة البيت الأبيض بـ"الحدث الاستثنائي"، في ظل عدم وجود أي محادثات بين تل أبيب وواشنطن في هذا الشأن، وقالت إن "ذلك مقلق للغاية بالنسبة لنتنياهو الذي يترقب الدعوة الرسمية التي لم تصله بعد من واشنطن." وكشفت القناة كذلك أنه خلال الأسابيع الأخيرة تمت مناقشة موعد محدد لزيارة مرتقبة لنتنياهو إلى الإمارات، وأشارت إلى أن هذه الإجراءات لم تكتمل بطلب من الإمارات التي تفضل الانتظار حتى انتهاء شهر رمضان لاستقبال نتنياهو، في ظل "الحرج الذي قد يتسبب به توقيت الزيارة."

* * *